حق ومعرفة

15

عدد مايو 2026

شخصية العدد

فاطمة اليوسف (روز اليوسف)
المهاجرة التي فرضت مواطنتها بـ الكلمة

نرشـــح لك

فيلم صوت هند رجب
الطفلة التي هز صوتها العالم

ماذا نعرف عن؟

إعلان ويندهوك
يوم أن أطلقت أفريقيا شرارة إعلان حرية الصحافة حول العالم

مقال رأي

نساء يُعِدن تعريف الوطن من الهامش
بقلم: سمية سليم

برنامج
تعزيز ثقافة حقوق الإنسان
HRCP

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

روز اليوسف

المهاجرة التي فرضت مواطنتها بـ "الكلمة"

"كنت طفلة لا أعرف من الدنيا إلا أنني وحيدة، وقفت على رصيف ميناء الإسكندرية أرقب السفينة التي رحل عليها أبي، وشعرت لأول مرة أن الأرض غريبة، وأنني يجب أن أزرع لنفسي جذوراً فيها كي لا تقتلعني الرياح"

في زمنٍ تغلق فيه الحدود وتختزل فيه حكايات اللاجئين في أرقامٍ باردة، يبدو من الضروري أن نتذكر أن هذه الأرض كانت يومًا ما مساحةً مفتوحة، لا يسأل فيها البشر على اختلاف مشاربهم، عن أوراقهم بقدر ما تختبر بما ستضيفه، وفي مطلع القرن العشرين، لم تكن الإسكندرية مجرد ميناء، بل كانت وعدًا غير مكتوب: أن القادم من خارجها يمكن أن يصبح جزءًا منها، وربما يعيد تشكيلها.

وسط هذا المشهد، تصل طفلةٌ لا تحمل من العالم سوى فقد مبكر وإحساسٍ جارح بالوحدة، لا تملك اسمًا ثقيلًا، ولا جذورًا تحميها، ولا مستقبلًا واضحًا. وجدت نفسها تقف على رصيف الميناء، تراقب سفينةً تبتعد، وكأنها تسحب معها آخر ما يربطها بالأمان.

لكن تلك اللحظة لم تكن مجرد فراق شخصي، بل كانت بكل قسوتها بداية سؤال أكبر: ماذا يفعل الإنسان حين يترك بلا جذور؟ هل يبحث عن أرضٍ تحتويه... أم يفرض نفسه عليها؟

في عالم اليوم، قد تدفع هذه الطفلة إلى هامش طويل من الانتظار والرفض، لكن في ذلك الزمن، وفي تلك المدينة، كان هناك احتمال آخر: أن تتحول الغربة إلى قوة، وأن يصبح "الوافد" فاعلًا، لا عبئًا، من هذه اللحظة تحديدًا، تبدأ قصة امرأة لن تكتفي بالانتماء، بل ستعيد تعريفه، سميت فاطمة اليوسف واختارت روز اليوسف مسمى فنيا وصحفيا لها.

ولدت فاطمة اليوسف، المعروفة لاحقًا باسم "روز اليوسف"، عام 1898 في مدينة طرابلس- لبنان، في بيئة لم تمنحها الاستقرار طويلًا، إذ لم تكد تبدأ في التعرف على العالم حتى فقدت والدتها وهي في سن مبكرة جدًا، لتدخل منذ طفولتها الأولى في دائرة من الاضطراب العاطفي والاجتماعي.

بعد وفاة الأم، لم يستطع والدها توفير حياة مستقرة لها، وتنقلت بين عدد من الأوصياء والرعاة، حتى جاءت في صحبة والدها، تحمل معه ما تبقى من عالمها الصغير بعد فقدان الأم، إذ كانت الرحلة طويلة ومربكة، بدأت من طرابلس، مرورًا بمحطات لم تكن تفهمها، مثل تركيا، حتى انتهت إلى الإسكندرية المدينة التي ستعيد تشكيل مصيرها بالكامل، لكن الوصول لم يكن بداية الاستقرار، بل بداية الفقد الثاني.

فما إن وطأت قدماها أرض الإسكندرية، حتى اتخذ والدها قرارًا سيغير كل شيء وهو السفر إلى أمريكا الجنوبية، بحثًا عن الرزق، تاركًا ابنته أمانة لدى صديق له، هو المسرحي المعروف إسكندر فرح، أحد أبرز رواد المسرح في ذلك الوقت.

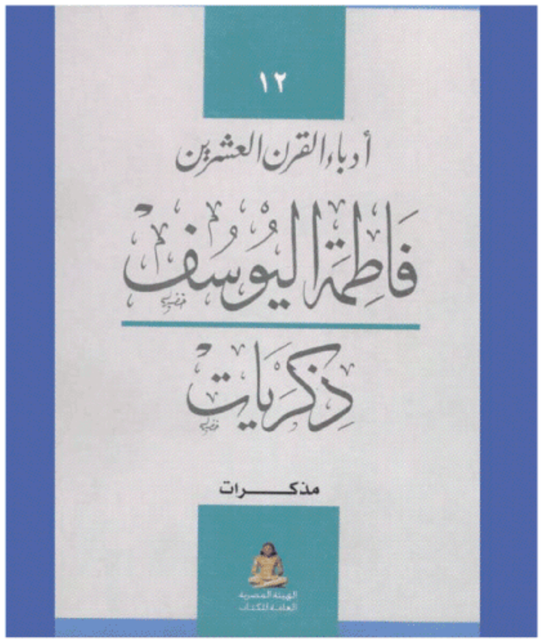

في الظاهر، كان الأمر مؤقتًا، طفلة تترك في رعاية أسرة موثوقة إلى حين عودة الأب، لكن هذا "المؤقت" لم ينته أبدا، فقد سافر الأب، ولم يعد، إذ انقطعت أخباره تمامًا، وترددت روايات لاحقة عن وفاته في الغربة، لتجد الطفلة نفسها فجأة في مواجهة حقيقة قاسية إذ لم تعد هناك عائلة تنتظرها، ولا جذور تعود إليها.

في تلك اللحظة، لم تكن فاطمة اليوسف مجرد طفلة تترك في بيت جديد، بل أصبحت مجبرة، ومسؤولة عن أن تصنع لنفسها مكانًا في عالم لا يمنح المكان بسهولة، وهكذا، لم تكن مصر بالنسبة لها وطنًا وصلت إليه، بل أرضًا تنتمي إليها، ونضجت قبل الأوان كما يقال.

واحدة من أكثر اللحظات تأثيرًا في طفولتها، والتي وثقتها بنفسها في مذكراتها "ذكريات"، كانت لحظة وقوفها على رصيف ميناء الإسكندرية، تراقب سفينة والدها وهو يرحل.

"فقدت أبي وأنا لا أزال طفلة، لا لأنه مات، بل لأنه سافر إلى أمريكا وتركني في الإسكندرية أمانة عند صديق له، وكنت في تلك السن الصغيرة أحس أنني أصبحت وحيدة في هذا العالم."

طفلة بلا جذور... وبداية التشكل

لم تكن تلك الطفولة مجرد مرحلة عابرة، بل كانت التربة التي نمت منها شخصيتها لاحقًا. فقد دفعتها هذه التجربة إلى الاعتماد على نفسها مبكرًا، وإلى البحث عن "مكان" تصنعه بجهدها، لا ترثه.

هذا الإحساس المبكر بالغربة هو ما يفسر لاحقًا جرأتها، واستقلالها، وعدم خضوعها للسلطة أو التقاليد بسهولة. فهي لم تنشأ داخل منظومة مستقرة تفرض عليها قواعدها، بل نشأت خارجها، أو على هامشها.

لم يمر وقت طويل حتى تحول هذا الإحساس بالغربة إلى طاقة حركة، في بيت إسكندر فرح، إذ لم تكن فاطمة اليوسف مجرد طفلة عادية، ودخلت عالم التمثيل مبكرًا، وصعدت إلى المسرح، ومع تراكم الخبرة، بدأت تدرك أن التأثير الحقيقي لا يكتمل بالتصفيق، بل بالكلمة.

هكذا انتقلت بخطوة جريئة أخرى من الخشبة إلى الصحافة، حاملةً معها الأداء وجرأة المواجهة، إذ لم تدخل المهنة كمتدربة صامتة، بل كصوت يتشكل على مهل، ويختبر حدوده بلا خوف.

في هذا الانتقال، لاحظ الكاتب والصحفي محمد التابعي، أحد أبرز المقربين منها، أن روز اليوسف لم تدخل الصحافة كهاوية، بل كقوة دافعة، تمتلك حسًا سياسيًا حادًا ورغبة في كسر السائد، وهو ما ظهر بوضوح في طبيعة المجلة التي حملت اسمها لاحقًا.

مصر كمساحة استقبال لا إقصاء

بدا واضحًا أن الوطن الجديد – مصر – بدوره مرحبًا بتحركاتها وانتقالاتها، وقد جاء هذا الترحيب في سياق أوسع لبلد كان، في مطلع القرن العشرين، يعيد تشكيل نفسه عبر تعددية نادرة، إذ لم تكن مصر آنذاك مغلقة على هوية واحدة، بل مساحةً تستوعب القادمين من الشام وأوروبا والأناضول، وتمنحهم فرصة المشاركة في صياغة المجال العام.

في الصحافة تحديدًا، برزت أسماء مهاجرة أسست لواحد من أهم أعمدتها؛ فقد أسس الأخوان - شوام - بشارة تقلا وسليم تقلا جريدة الأهرام، التي أصبحت لاحقًا من أبرز الصحف في العالم العربي، بينما أسس جرجي زيدان مجلة دار الهلال، التي لعبت دورًا محوريًا في نشر الثقافة والمعرفة.

لم تكن هذه التجارب استثناءات، بل تعبيرًا عن مناخٍ سمح للوافد بأن يتحول إلى فاعل، لا مجرد مهاجر، وفي هذا المناخ تحديدًا، وجدت روز اليوسف طريقها، لكنها لم تكتفِ بأن تكون امتدادًا لهذا التقليد، بل دفعت به خطوة أبعد؛ إذ لم تتوقف عند حدود التأسيس الثقافي، بل اقتحمت المجال السياسي، وحولت الصحافة إلى مساحة مواجهة صريحة مع السلطة.

وهكذا، لم يكن ترحيب مصر بها مجرد استقبالٍ أولي، بل كان جزءًا من لحظة تاريخية أوسع، أفسحت المجال أمام "الغريب" ليصبح شريكًا في تعريف الوطن نفسه، وهو ما استثمرته روز اليوسف بأقصى ما يمكن، حتى أصبحت واحدة من أكثر الأصوات حضورًا وتأثيرًا في تاريخ الصحافة المصرية.

حول هذه الأجواء وذلك السياق، تعبر المرشحة السابقة لعضوية مجلس نقابة الصحفيين، الصحفية فيولا فهمي، عن هذه المرحلة بوصفها لحظة استثنائية في تاريخ مصر، حيث لم يكن الانتماء يقاس بالعرق، أو الأوراق بقدر ما كان يقاس بالفعل والتأثير. وتشير إلى أن تجربة روز اليوسف تمثل نموذجًا مكثفًا لكيف يمكن للوافد أن يتحول، في ظل مناخ مفتوح نسبيًا، إلى فاعل رئيسي في تشكيل المجال العام، لا مجرد مشارك فيه.

تضيف فهمي أن ما يميز تجربة روز اليوسف تحديدًا، ليس فقط قدرتها على الاندماج، بل انتقالها من موقع "الضيفة" إلى موقع المؤثرة على المشهد، حيث لم تكتفِ بالاستفادة من المساحة المتاحة، بل ساهمت في توسيعها نفسها، ودفعت بحدود حرية التعبير إلى مناطق أكثر جرأة.

وفي هذا الإطار، تبدو روز اليوسف حالة خاصة داخل ظاهرة أوسع؛ إذ لم تتوقف عند حدود النجاح الفردي، بل أعادت تعريف دور الصحافة نفسها، من كونها ناقلًا للخبر إلى كونها طرفًا في الصراع حوله.

تقارن فهمي بين ذلك المناخ المنفتح نسبيًا في مطلع القرن العشرين، وبين واقعٍ معاصر أكثر تعقيدًا في ما يتعلق بالحريات والتعامل مع الأجانب، وكذلك حضور المرأة في المجال الصحفي، فبينما أتاح ذلك الزمن على ما فيه من قيود مساحات غير متوقعة لصعود أسماء نسائية مثل روز اليوسف إلى مواقع القيادة والتأثير، لم يكن هذا الصعود سهلًا أو شائعًا، بل جاء استثنائيًا ومصحوبًا بقدر كبير من التحدي الشخصي والمجتمعي.

اليوم، تبدو الصورة أكثر تقدمًا من حيث الأرقام والحضور؛ إذ أصبحت النساء جزءًا أساسيًا من غرف الأخبار، وتقلدن مناصب تحريرية وإدارية، وشاركن بفاعلية في مختلف مجالات العمل الصحفي. لكن، كما تشير فهمي، فإن هذا التقدم الكمي لا يلغي استمرار التحديات النوعية، مثل القيود غير المباشرة على الترقّي، أو التوقعات المجتمعية، أو طبيعة الملفات التي تسند للصحفيات مقارنة بزملائهن.

وتضيف أن المقارنة بين الماضي والحاضر تكشف مفارقة لافتة: فبينما كانت روز اليوسف استثناءً بارزًا في زمنٍ محدود الفرص، فإن المرأة اليوم أكثر حضورًا، لكنها لا تزال في كثير من الأحيان مطالَبة بإثبات مضاعف لجدارتها.

من جانب آخر تعتبر فهمي أن روز التي لم تكن مصرية بالميلاد، أصبحت مصرية بالفعل بالموقف، بالكتابة، وبالاشتباك مع قضايا المجتمع، في وقتٍ كانت فيه الوطنية تُقاس بالولاء، أعادت هي تعريفها لتصبح مرتبطة بالجرأة والمساءلة.

فقد كشفت تجربة روز اليوسف عن نموذج مختلف للانتماء، حيث لا يقاس الانتماء بالأصل، بل بالفعل، ولا بالهوية الوراثية، بل بالمشاركة في تشكيل المجال العام.

في مواجهة السلطة

لم تكن علاقة روز اليوسف بالسلطة خطًا مستقيمًا من القبول أو الرفض، بل كانت تاريخًا متصلًا من الصدام، بدأ مع لحظة تحول مجلتها التي ظهرت إلى النور عام 1925 من مساحة فنية إلى منبر سياسي، واستمر حتى سنواتها الأخيرة. منذ أن قررت أن ترى في مجلتها "برلمانًا موازيًا"، لم تعد الصحافة بالنسبة لها مهنة، بل موقعًا في معركة مفتوحة حول من يملك الحق في الكلام، ومن يحدد حدود هذا الكلام.

في أواخر العشرينيات، وتحديدًا عام 1928، بدأت اللحظة التي يمكن اعتبارها المنعطف الحقيقي في مسيرتها، حيث لم تعد صفحات المجلة تعنى بالفن وحده، بل أصبحت ساحة مواجهة سياسية مباشرة، خاصة مع انضمام محمد التابعي الذي منحها لغة سياسية أكثر حدة وتنظيمًا.

جاءت المواجهة في سياق سياسي مشحون، بعد إلغاء دستور 1923 على يد حكومة إسماعيل صدقي باشا في عهد الملك فؤاد الأول، وفي هذا المناخ، لم تكتفِ روز اليوسف بنشر مقالات نقدية، بل دفعت المجلة إلى مستوى آخر من الاشتباك، مستخدمة الكاريكاتير السياسي كسلاح مباشر، حيث تحولت الصورة إلى أداة فضح، لا تقل تأثيرًا عن الكلمة، وهنا بدأت السلطة تتعامل مع المجلة بوصفها خصمًا، لا مجرد صحيفة.

على إثر ذلك وتحديدا في عام 1930، وجهت إلى روز تهم مباشرة تتعلق بالعيب في الذات الملكية والتحريض ضد الحكومة، وتم القبض عليها وإيداعها سجن القناطر لمدة عام كامل، ولكن لم يكن هذا السجن حدثًا عابرًا في مسيرتها، بل كان لحظة اختبار حقيقية لموقفها من الصحافة نفسها.

في مذكراتها، لا تروي هذه اللحظة بوصفها انهيارًا، بل بوصفها استمرارًا للمعركة داخل مكان مختلف، إذ لم تبكِ، ولم تطلب وساطة، بل انشغل ذهنها بالعدد القادم، وكأن السجن لا ينهي المشروع بل يكشف حقيقته. رفضت تقديم أي اعتذار أو التماس للملك، وهو ما جعل من تجربتها في السجن لحظة تأسيس لصورتها كصحفية لا تنكسر، بل تزداد صلابة كلما ضاق المجال حولها.

من البقاء إلى الإقصاء

في ذروة صدامها مع السلطة، وتحديدًا في عهد إسماعيل صدقي باشا، كان يمكن استخدام السلاح الأسهل والأسرع: ترحيلها خارج البلاد. ففاطمة اليوسف لم تكن قد حصلت بعد على الجنسية المصرية، وكان يكفي قرار إداري واحد لتحويلها إلى "وافدة غير مرغوب فيها" تُعاد إلى طرابلس، لكن ذلك لم يحدث.

رغم سجنها عامًا كاملًا عام 1930، لم تنفَ، ولم ترحل، بل بقيت، وكتبت، واشتدت حدة صوتها، حتى حصلت لاحقًا على الجنسية المصرية عام 1935، ومن السلطة نفسها التي قيدت حريتها، وسجنتها، حيث لا تزال لدولة القانون في ذلك العهد أثرا.

هذه الواقعة، بكل وضوحها، تفتح مفارقة يصعب تجاهلها، ففي زمنٍ كان فيه الترحيل ممكنًا قانونًا، لكنه مؤجل سياسيًا، يبدو اليوم أن الإقصاء أصبح خيارًا أسرع وأقل تكلفة، خاصة في ما يتعلق بالوافدين أو المقيمين من خارج الإطار الوطني.

لم يعد البقاء نتيجة للفعل والتأثير كما كان في تجربة روز اليوسف، بل أصبح في كثير من الأحيان مرهونًا بشروط قانونية وإدارية ضيقة، يمكن أن تتغير في أي لحظة، وبينما استطاعت مهاجرة في ثلاثينيات القرن الماضي أن تكتب ضد السلطة من داخل البلاد، وأن تنتزع اعترافًا بوجودها، تبدو المساحات اليوم أكثر انكماشًا، والحدود أكثر صلابة.

هنا تحديدًا تبلغ الحكاية ذروتها، ليست في سجن روز اليوسف، ولا في صدامها مع الحكومات، بل في حقيقة أنها لم تقص حين كان إقصاؤها ممكنًا، بينما يصبح الإقصاء اليوم أكثر حضورًا حين يكون المنطق الإنساني أولى.

استمرت روز قبل الجنسية كما بعدها إذ لم تكتف بصدامها مع القصر بل نزعت إلى الصدام مع حزب الوفد التي دعمته في بداياته باعتباره تعبيرًا عن الحركة الوطنية، لكنها لم تتردد في مهاجمته عندما رأت ممارسات محسوبية أو انحرافًا عن خطابه.

كما دخلت في صدام مباشر مع مصطفى النحاس ومكرم عبيد، وكان رد الحكومة الوفدية عليها تضييقًا اقتصاديًا واضحًا، عبر حرمان المجلة من الإعلانات الحكومية، وفقدت الحماية السياسية، لكنها احتفظت باستقلالها.

لم تتوقف المواجهة عند حدود السجن أو التضييق المالي، بل أخذت شكلًا إداريًا مباشرًا تمثل في إلغاء تراخيص المجلة أكثر من مرة، وهنا تحويل القيد إلى فرصة للمناورة، إذ لم تتعامل مع سحب الترخيص بوصفه نهاية، بل كعائق يمكن تجاوزه.

كانت تلجأ إلى شراء تراخيص مجلات متوقفة أو متعثرة، وتصدر من خلالها بنفس الروح والأسلوب، حتى وإن تغير الاسم، فتصدر تحت اسم "الشرق" أو غيره، بينما يعرف القراء، من اللغة والرسوم، أن الصوت لم يتغير.

هذه القدرة على الاستمرار رغم الإغلاق المتكرر لم تكن مجرد حيلة قانونية، بل كانت إعلانًا ضمنيًا أن الفكرة لا يمكن إيقافها بقرار إداري، وأن الصحافة الحقيقية لا تختزل في اسم مطبوعة.

مع قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام 1952، بدا المشهد وكأنه يفتح صفحة جديدة، رحبت روز اليوسف بالثورة، خاصة في بدايتها، لما حملته من شعارات تتقاطع مع تاريخها في مواجهة الفساد.

لكن سرعان ما ظهرت المفارقة التي طبعت علاقتها بكل سلطة، فالثورة التي جاءت باسم التغيير، بدأت بدورها في إعادة تشكيل المجال العام بطريقة متشددة لاتتفق مع حرية التعبير والابداع.

حتى جاءت اللحظة الفاصلة عام 1954، حين نشر ابنها إحسان عبد القدوس مقاله الشهير "الجمعية السرية التي تحكم مصر"، منتقدًا انفراد مجلس قيادة الثورة بالسلطة، فتم سجنه لثلاث أشهر.

لم تكن هذه الواقعة مجرد أزمة عائلية، بل امتداد مباشر لمعركتها القديمة مرة أخرى، وجدت نفسها أمام اختبار اختارت في نهايته أن تبقى حيث كانت دائمًا، في صف الكلمة، لا في صف الامتياز، حيث لم تطلب العفو، ولم تغير خط المجلة، بل استمرت في ممارسة دورها داخل مساحة أصبحت أضيق من قبل.

في سنواتها الأخيرة، كانت روز اليوسف تدرك أن موازين القوى تغيرت، وأن الصحافة لم تعد تتحرك بنفس الهامش الذي عرفته في الثلاثينيات، ومع ذلك، لم تتخل عن جوهر مشروعها، بل استمرت في العمل داخل الممكن، دون أن تفقد وعيها بحدوده، حتى توفيت في العاشر من أبريل عام 1958.

بعد عامين فقط من وفاتها، ستشهد الصحافة المصرية تحوّلًا جذريًا مع قوانين التأميم عام 1960، التي نقلت ملكية المؤسسات الكبرى إلى الدولة، ومن بينها مجلتها، لكن روز اليوسف لم تشهد هذه اللحظة، وكأن مسيرتها توقفت عند الحد الذي رسمته لنفسها، أن تظل الصحافة، حتى آخر لحظة، مساحة للمواجهة لا للامتثال.

من برلمان موازٍ إلى صوت رسمي

لكن المفارقة الأكبر لم تكن في رحيل روز اليوسف، بل في ما حدث لمجلتها بعد ذلك، فالمشروع الذي تأسس على فكرة المواجهة، والذي عومل يوما كبرلمان مواز يناقش السلطة ويشتبك معها، وجد نفسه بعد قوانين التأميم عام 1960جزءًا من المنظومة التي كان ينتقدها.

لم تعد المجلة تتحرك من خارج مركز القرار، بل من داخله، تغيرت زاوية النظر؛ من مساءلة السلطة إلى شرح سياساتها، ومن كشف التناقضات إلى تقديم خطاب أكثر تماسكًا مع توجهاتها. لم يكن ذلك تحوّلًا في الاسم، بل في الوظيفة نفسها.

لم يكن هذا التحول نتيجة اختيار فردي، بل نتيجة سياق سياسي أوسع أعاد تشكيل علاقة الصحافة بالسلطة، وفرض على المؤسسات الإعلامية أن تتحرك داخل حدود جديدة، أكثر انضباطًا وأقل صدامًا، تدفع حرية الرأي والتعبير ثمنه حتى اليوم.

ختاما.. لا تعد روز اليوسف حالة فردية، بل جزءًا من موجة أوسع من المهاجرين الذين أسهموا في تشكيل الصحافة المصرية، لكن ما يميزها أنها لم تكتفِ بالمساهمة الثقافية، بل خاضت معارك سياسية مباشرة، وحوّلت مجلتها إلى منصة صدام مع السلطة، وفضاء مفتوح للنقد.

وقد لعبت مجلتها دورًا مهمًا في اكتشاف ورعاية أجيال من الصحفيين، الذين أصبحوا لاحقًا رموزًا في المهنة، وهو ما يعكس قدرتها ليس فقط على الكتابة، بل على بناء مؤسسة كاملة.

لم تكن روز اليوسف مجرد مهاجرة نجحت في مصر، بل كانت واحدة ممن أعادوا تعريف معنى الانتماء نفسه. لم تنتظر وطنًا يمنحها الاعتراف، بل صنعت لنفسها مكانًا بالكلمة، وفرضت حضورها في قلب المشهد الصحفي والسياسي.

> في عالم اليوم، قد تدفع هذه الطفلة إلى هامش طويل من الانتظار والرفض، لكن في ذلك الزمن، وفي تلك المدينة، كان هناك احتمال آخر: أن تتحول الغربة إلى قوة، وأن يصبح "الوافد" فاعلًا، لا عبئًا، من هذه اللحظة تحديدًا، تبدأ قصة امرأة لن تكتفي بالانتماء، بل ستعيد تعريفه، سميت فاطمة اليوسف واختارت روز اليوسف مسمى فنيا وصحفيا لها "

الأيام العالمية

شهـر مايو

3 مايــو
اليوم العالمي لحرية الصحافة
لقراءة المزيد

17 مايــو
اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات
لقراءة المزيد

21 مايــو
اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية
لقراءة المزيد

25 مايــو
أسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

31 مايــو
اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ
لقراءة المزيد

الأيام العالمية

شهـر يونيه

5 يونيــه
اليوم العالمي للبيئة
لقراءة المزيد

12 يونيــه
اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال
لقراءة المزيد

18 يونيــه
اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية
لقراءة المزيد

20 يونيــه
اليوم العالمي للاجئين
لقراءة المزيد

26 يونيــه
اليوم الدولي للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب
لقراءة المزيد

27 يونيــه
اليوم الدولي للإعاقة السمعية البصرية
لقراءة المزيد

30 يونيــه
اليوم الدولي للعمل البرلماني
لقراءة المزيد

الأيام العالمية

شهـر يوليــو

11يوليــو
اليوم العالمي للسكان
لقراءة المزيد

15 يوليــو
اليوم العالمي لمهارات الشباب
لقراءة المزيد

18 يوليــو
اليوم الدولي لنيلسون مانديلا
لقراءة المزيد

25 يوليــو
اليوم الدولي للنساء و الفتيات المنحدرات من أصل إفريقي
لقراءة المزيد

30 يوليــو
اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص
لقراءة المزيد

كبسولات حقوقية

ما هو خطاب الكراهية؟

مع تصاعد الانقسامات وخطابات الإقصاء سواء في الفضاء العام أو الرقمي، يبرز مفهوم خطاب الكراهية بوصفه قضية تمس الحقوق والحريات وتهدد السلم الاجتماعي، وتثير أسئلة معقدة حول حدوده وعلاقته بحرية التعبير.

ما هو خطاب الكراهية ؟

لا يوجد تعريف عالمي وقانوني لخطاب الكراهيّة، ولكنّ الوثيقة التي أصدرتها الأمم المتحدة في العام 2019 بعنوان "استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية" عرّفته بأنّه "أي نوع من التواصل، بالقول، بالكتابة أو بالفعل، يستخدم لغة تمييزية تحقيريّة تهجّمية عند الإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس هويّته، أي بعبارة أخرى على أساس دينه أو عرقه أو جنسيته أو لونه أو نوعه الاجتماعيّ أو أي عامل آخر يحدّد هويّته".

والكراهية عبر الإنترنت تعني "المواد العنصرية والمعادية للأجانب والتي تتضمن أي مادة مكتوبة أو أي صورة أو أي تمثيل آخر للأفكار أو النظريات، والتي تدعو أو تروج أو تحرض على الكراهية أو التمييز أو العنف ضد أي فرد أو مجموعة من الأفراد على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي، وكذلك الدين إذا تم استخدامه كذريعة لأي من هذه العوامل"، وفقا لـ "بروتوكول مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية-المادة (2-1)"

استراتيجية الأمم المتحدة فى مواجهة خطاب الكراهية

ما ورد في استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية ليس تعريفًا قانونيًا وهو أوسع من "التحريض على التمييز أو العداء أو العنف" - المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان - إلا أن له ثلاث سمات مهمة، وهي أنه يمكن نقل خطاب الكراهية من خلال أي شكل من أشكال التعبير، بما في ذلك الصور والرسوم المتحركة والميمات والأشياء والإيماءات والرموز ويمكن نشرها عبر الإنترنت أو خارجها، وأن خطاب الكراهية "تمييزي" (متحيز، متعصب، غير متسامح) أو "ازدرائي" (احتقاري، مهين، مذل) لفرد أو مجموعة. وآخر هذه السمات هي أن خطاب الكراهية يمس "العوامل المحددة للهوية" الحقيقية والمتصورة لفرد أو مجموعة، بما في ذلك: "الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو النسب أو نوع الجنس"، ولكن أيضًا خصائص مثل اللغة، أو الخلفية الاقتصادية أو الاجتماعية، أو الإعاقة، أو الحالة الصحية، أو التوجه الجنسي، من بين أشياء أخرى كثيرة.

ومن المهم - وفق الأمم المتحدة - ملاحظة أن خطاب الكراهية يوجه فقط إلى الأفراد أو مجموعات من الأفراد. ولا يشمل التواصل حول الدول ومكاتبها أو رموزها أو مسؤوليها العامين، ولا عن الزعماء الدينيين أو المعتقدات.

ويشار إلى أنه بدلًا من حظر خطاب الكراهية في حد ذاته، يحظر القانون الدولي التحريض على التمييز والعداء والعنف (وهو ما يُشار إليه في استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية بـ"التحريض"). فالتحريض شكل خطير جدًا من أشكال الخطاب، لأنه يهدف صراحةً وعمدًا إلى حفز التمييز والعداوة والعنف، وهو ما قد يستتبع أو يشمل أيضًا أعمال الإرهاب أو الجرائم

الفظيعة. وليس في القانون الدولي ما يقتضي من الدول أن تحظر خطاب الكراهية الذي لا يصل إلى درجة التحريض. لكن من المهم التأكيد على أن خطاب الكراهية، وإن لم يكن محظورًا، لا يخلو من الضرر.

وهنا يجب الإشارة إلى إن لتأثير خطاب الكراهية صلةً بالعديد من مجالات عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان؛ ومنع الجرائم الفظيعة؛ ومنع ومكافحة الإرهاب وما يرتبط به من انتشار التطرف العنيف، وجهود مكافحة الإرهاب؛ ومنع العنف الجنساني والتصدي له؛ وتعزيز حماية المدنيين وحماية اللاجئين؛ ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز؛ وحماية الأقليات؛ والحفاظ على السلم؛ وإشراك النساء والأطفال والشباب. وبالتالي، فإن التصدي لخطاب الكراهية يتطلب استجابة منسقة تعالج القضايا الجذرية والعوامل المحرِّكة لهذا الخطاب، فضلًا عن آثاره على الضحايا والمجتمعات بصورة أوسع.

وتنص المادة (7) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون، وهم يتساوون في حقِّ التمتُّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقِّ التمتُّع بالحماية من أيِّ تمييز ينتهك هذا الإعلانَ ومن أيِّ تحريض على مثل هذا التمييز. فيما تنص المادة (29) على أنه "لا يُخضع أيُّ فرد، في ممارسة حقوقه وحرِّياته، إلَّا للقيود التي يقرِّرها القانونُ مستهدفًا منها، حصرًا، ضمانَ الاعتراف الواجب بحقوق وحرِّيات الآخرين واحترامها، والوفاءَ بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي".

> خطاب الكراهية هو أي نوع من التواصل يستخدم لغة تمييزية تحقيريّة تهجّمية عند الإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس هويّته "

وتؤكد المادة (19) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن "لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة"، و"لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها". وتستتبع ممارسة الحقوق واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:ل احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

وتنص المادة (20) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في الجزء الثاني منها على أنه "تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف".

ووفق تفسير الأمم المتحدة تفترض المادة وجود "نية" للدعوة والتحريض" فالإهمال والتهور ليسا كافيين لتشكيل موقف تنطبق عليه المادة، أي يجب أن يكون هناك دعوة وتحريض متعمد لا مجرد الانتشار أو التداول، لذا يجب المقاربة وتفعيّل علاقة ثلاثية الأبعاد بين "بين غرض الخطاب وموضوعة والجمهور المتلقي".

ومن أول الصكوك العالمية التي تتضمن نصا مباشرا والتزامات وضوابط فيما يتعلق بالتمييز وخطاب الكراهية "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، والتي تنص في المادة الرابعة منها على أن "تشجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل اثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلي القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من أعماله، وتتعهد خاصة، تحقيقا لهذه الغاية ومع المراعاة الحقه للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللحقوق المقررة صراحة في المادة 5 من هذه الاتفاقية، بما يلي:

(أ) اعتبار كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل أثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون،

(ب) إعلان عدم شرعية المنظمات، وكذلك النشاطات الدعائية المنظمة وسائر النشاطات الدعائية، التي تقوم بالترويج للتمييز العنصري والتحريض عليه، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك في أيها جريمة يعاقب عليها القانون،

(ج) عدم السماح للسلطات العامة أو المؤسسات العامة، القومية أو المحلية، بالترويج للتمييز العنصري أو التحريض عليه.

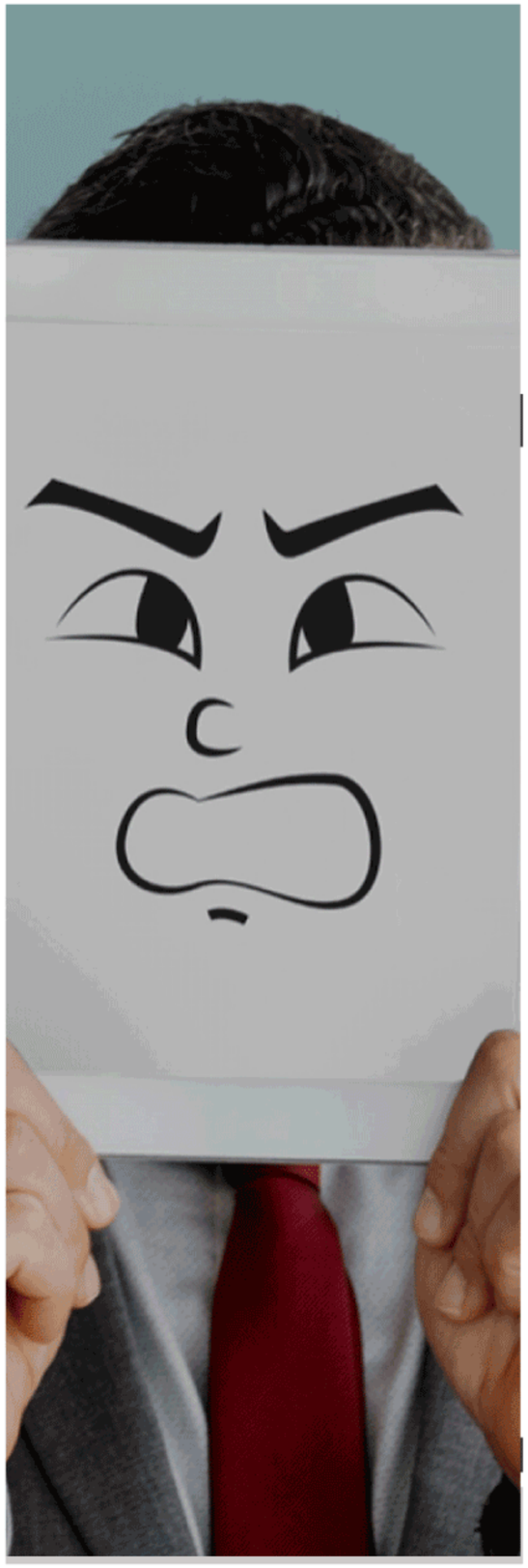

الآليات الاقليمية فى مواجه خطاب الكراهية

ينص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والذي تم إقراره من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981 في المادة (2) منه على أن "يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة فى هذا الميثاق دون تمييز خاصة إذا كان قائما على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأي آخر، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر".

كذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي أُعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في 23 مايو 2004، ينص في المادة (3) على التالي:

-1 تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق من دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية.

-2 تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بالحقوق والحريات كافة المنصوص عليها في هذا الميثاق بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة.

-3 الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة.

وتتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق.

وعلى الصعيد الوطني، تنص المادة (53) من الدستور المصري على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر، التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض".

الدستور والقانون المصري فى مواجهة خطاب الكراهية

تؤكد المادة (65) من الدستور المصري على أن حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر. وفيما تحظر المادة (71) من الدستور بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها، وتؤكد أنه لا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، فإنها تستثنى الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد. وبهذا النص تقر المادة بشكل صراحة وبوضوح أن التحريض على التمييز أو العنف عبر النشر ليس محميا.

وتنص المادة (161) مكرر من قانون رقم 58 لسنة 1937 بشأن إصدار قانون العقوبات على أن "يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بعمل أو بالامتناع عن عمل يكون من شأنه إحداث التمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف الناس بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وترتب على هذا التمييز إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية أو تكدير للسلم العام.

أما المادة (171) من قانون العقوبات فتنص على أن "كل من حرض واحدًا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنًا أو بفعل أو إيماء صدر منه علنًا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكًا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا التحريض وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل. أما إذا ترتب على التحريض مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع".

ووفق المادة ذاتها من القانون"يعتبر القول أو الصياح علنيًا إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكي أو بأية طريقة أخرى. ويكون الفعل أو الإيماء علنيًا إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان. .وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان.

وتنص المادة (19) من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018 على الآتي: "يُحظر على الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني، نشر أو بث أخبار كاذبة أو ما يتضمن تحريضاً على مخالفة القانون أو دعوات للعنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو يتضمن طعناً في أعراض الأفراد أو سباً أو قذفاً لهم أو إهانة للأديان السماوية أو للعقائد الدينية.

دور وسائل الإعلام في تعزيز خطاب الكراهية

جدير بالذكر أن وسائل الإعلام تمثل منصات رئيسية لخطاب الكراهية، إذ غالبًا ما تكون وسائل الإعلام بمثابة المرسِل المباشر للخطاب الخطير الذي قد يؤدي إلى نتائج عنيفة. ويمكن نشر هذا الخطاب شفويًا أو مطبوعًا، أو عبر وسائط الإعلام التقليدية أو الإلكترونية، مثل الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ويستمد هذا الخطاب قوته وزخمه من العصر الرقمي، الذي منح أيَّ فرد يمتلك هاتفًا ذكيًا القدرة على المشاركة في محادثة عامة تدور بين ملايين البشر، مع إمكانية إخفاء هويته. كما يمكن أن ينتشر من خلال أشكال التعبير غير الشفوية، مثل استخدام الرموز والصور، أو عبر أنماط من السلوك العنصري في التجمعات العامة.

وقد يصدر هذا الخطاب أيضًا عن أفراد يتمتعون بقدرة على التأثير في الجماهير، مثل رجال الدين، والأكاديميين، والمعلمين.

ومن أبرز نماذج من خطاب الكراهية تعرّض مسلمون، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، للوصم والعداء في كثير من وسائل الإعلام الغربية التي ربطت بين الإسلام والإرهاب، الأمر الذي كان محرّكًا رئيسًا لانتشار كراهية المسلمين حول العالم.

> خطاب الكراهية يوجه فقط إلى الأفراد أو مجموعات من الأفراد "

هل التصدي لخطاب الكراهية يعني تقييد أو حظر حرية التعبير؟

مما لا شك فيه أن حرية الرأي والتعبير، تمثل - في الواقع - حجر الزاوية لحقوق الإنسان وإحدى ركائز المجتمعات الحرة والديمقراطية. تدعم هذه الحريات الحقوق الأساسية الأخرى، مثل التجمع السلمي والمشاركة في الشؤون العامة وحرية الدين. ولا يمكن إنكار أن الوسائط الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، عززت الحق في البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها. لذلك، فإن الجهود التشريعية لتنظيم حرية التعبير تثير مخاوف من أن محاولات كبح خطاب الكراهية قد تؤدي إلى إسكات الرأي المخالف والمعارضة.

ومن أجل التصدي لخطاب الكراهية، تدعم الأمم المتحدة الخطاب الأكثر إيجابية وتؤيد احترام حرية التعبير كقاعدة. لذلك، يجب أن تكون أي قيود استثناء وأن تسعى إلى درء الضرر وضمان المساواة أو المشاركة العامة للجميع.

وإلى جانب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة، تقدم خطة عمل الرباط التابعة للأمم المتحدة إرشادات رئيسية للدول حول الفرق بين حرية التعبير و "التحريض" (على التمييز والعداوة والعنف)، وهو أمر محظور بموجب القانون الجنائي.

وتقترح خطة عمل الرباط معايير صارمة لتحديد القيود على حرية التعبير والتحريض على الكراهية، وتطبيق المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتحدد اختبارًا من ستة أجزاء يأخذ في الاعتبار (1) السياق الاجتماعي والسياسي و(2) حالة المتحدث و(3) النية لتحريض الجمهور ضد مجموعة مستهدفة (4) والمحتوى وشكل الخطاب و(5) مدى نشر الخطاب و(6) أرجحية الضرر، بما في ذلك الوشوك المحدق.

وفي هذا السياق، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في مايو 2019 إن "التصدي لخطاب الكراهية لا يعني تقييد أو حظر حرية التعبير. بل يعني منع تصعيد خطاب الكراهية من أن يتحول إلى شيء أكثر خطورة، لا سيما التحريض على التمييز والعداوة والعنف، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي"

وهنا لا بد من الإشارة أنه لا يزال تحديد متى تكون احتمالية الضرر عالية بما يكفي لتبرير حظر الخطاب موضع نقاش كبير. ولكن يمكن للدول أيضًا استخدام أدوات بديلة - مثل التثقيف والترويج للرسائل المضادة - من أجل معالجة النطاق الكامل للتعبير الذي ينم عن الكراهية، سواء عبر الإنترنت أو خارجها.

أسباب تفشي وانتشار خطاب الكراهية

ومن أبرز أسباب تفشي وانتشار خطاب الكراهية خلال السنوات الأخيرة؛ تبني هذا الخطاب من بعض السياسيين، اعتماده كجزء من سياسة أحزاب/ جماعات/ مؤسسات، مواقع التواصل الاجتماعي، وغياب القوانين والتشريعات التي تكافح وتحد من تبني خطاب الكراهية أو انعدام الوعي بتطبيق القوانين والتشريعات الموجودة، وبالطبع هذه الخطابات ليس وليدة اليوم ولكن الانترنت أعطاها الفرصة لتطفو على السطح.

ما أكثر الفئات المستهدفة من خطاب الكراهية؟

وبالحديث عن الفئات المستهدفة من خطاب الكراهية نشير إلى أن الفئات الأكثر استهدافا الأقليات العرقية والدينية، المهاجرون وطالبي اللجوء، أصحاب الرأي، النساء، المثليون والمثليات ومزدوجو الميول الجنسية والمتحولون جنسياً (بسبب رفض المجتمع لهوياتهم الجنسية والجندرية)، الأشخاص ذوو الإعاقات الجسدية أو العقلية يتعرضون للتمييز والاستبعاد والسخرية، والأشخاص الذين يختلف مظهرهم الخارجي عن النمط السائد في المجتمع قد يتعرضون للتنمر والسخرية.

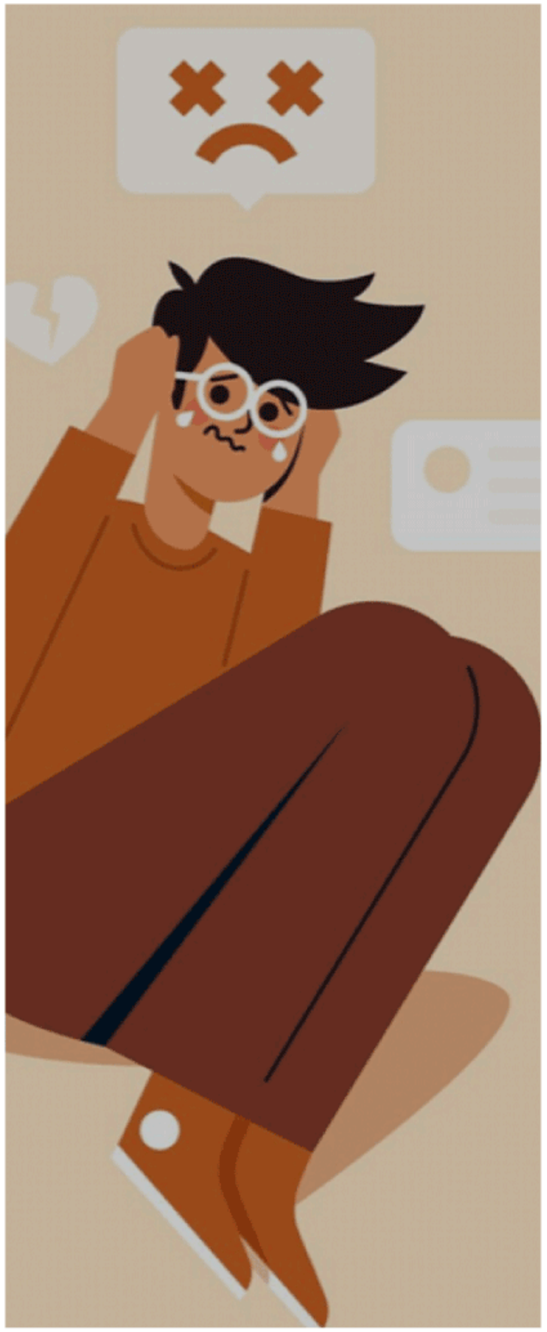

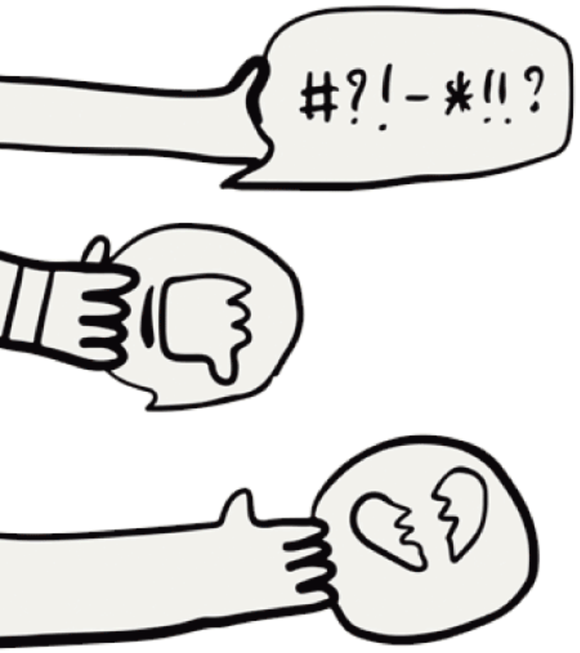

الاغتراب المزدوج: حين تتحول الهوية إلى عبء

بقلم: عبدالرحمن مأذون

في عالم العمل في عالم يزداد ترابطاً، تبرز قضايا التمييز والاغتراب كظلال قاتمة تلقي بظلالها على حياة العمال الأجانب، خاصة في المجتمعات التي تشهد تحولات ديموغرافية واقتصادية سريعة. تتجاوز هذه الظاهرة مجرد الحوادث الفردية لتكشف عن أنماط سلوكية ومؤسسية أعمق، حيث تتحول الهوية الثقافية أو العرقية إلى عبء يثقل كاهل الفرد في سعيه لكسب العيش بكرامة. حوادث فردية تكشف عن نمط مقلق تتوالى القصص التي تروي تجارب مريرة لعمال أجانب، لا سيما في قطاع الخدمات والتوصيل، حيث يواجهون مضايقات عنصرية تتراوح بين الإهانات اللفظية والتدخل في حياتهم الشخصية.

ففي إحدى الوقائع التي حدثت لي واركز انها احدي الوقائع فالوقائع للاسف كثيره، كعامل توصيل أجنبي في كوريا الجنوبية كيف تعرضت لموقف استفزازي من زميل كوري، تطور إلى استدعاء الشرطة، حيث تم الكشف عن تفاصيل إقامتي الشخصية أمام المعتدي، مما يثير تساؤلات جدية حول حماية البيانات وخصوصية الأجانب في ظل أجواء مشحونة. هذه الحادثة، وغيرها من المواقف المشابهة التي تعرض لها أصدقاء ومعارف، تشير إلى أن ما يحدث ليس مجرد خلافات عابرة، بل هو مؤشر على تصاعد في المضايقات الموجهة ضد الأجانب العاملين في مهن بسيطة.

جذور التمييز: من الرفض الاجتماعي إلى التهميش القانوني لا يمكن فصل هذه الحوادث عن سياق اجتماعي أوسع يعكس مواقف عنصرية متجذرة. فوفقاً لمسح القيم العالمية 2014-2010، أعرب 44.2% من الكوريين الجنوبيين عن عدم رغبتهم في أن يكون لديهم جار أجنبي. يزداد هذا التمييز حدة تجاه المهاجرين من الدول الآسيوية والأفريقية، بينما يقل تجاه القادمين من أوروبا وأمريكا الشمالية. هذا التفضيل يكشف عن نظرة طبقية وعرقية تؤثر على كيفية تعامل المجتمع مع الأجانب.

تتفاقم هذه المشكلة بسبب غياب الأطر القانونية الشاملة لمكافحة التمييز. فمنظمات مثل فريدم هاوس تشير إلى أن كوريا الجنوبية تفتقر إلى قانون شامل لمكافحة التمييز، مما يترك الأقليات الإثنية والمهاجرين عرضة للتمييز القانوني والاجتماعي. يعاني الأطفال ذوو العرق المختلط والمهاجرون من صعوبات بالغة في الحصول على الجنسية، ويواجهون استبعاداً منهجياً من التعليم والأنظمة الطبية. هذه الثغرات القانونية تساهم في ترسيخ التهميش وتجعل العمال الأجانب أكثر عرضة للاستغلال، مثل الحصول على رواتب أقل من الحد الأدنى، أو حجب الأجور، أو ظروف العمل غير الآمنة، وصولاً إلى الإيذاء البدني. الاغتراب النفسي: صدمة الهوية في مواجهة الكراهية تتجاوز تداعيات العنصرية الجوانب المادية والقانونية لتطال العمق النفسي للأفراد.

فالشعور بالاغتراب، والخوف، والخجل، والعجز، هي مشاعر تتغلغل في وجدان من يتعرض للتمييز. أن تُقابل بنظرات الإدانة، وأن تسمع عبارات مثل "أنت لست منا"، هو أمر يهز الكيان ويدفع الفرد إلى التساؤل عن مكانته وقيمته الإنسانية. هذه التجربة ليست مجرد لحظة عابرة، بل هي صدى لواقع عالمي أوسع، حيث يُضطهد الناس لمجرد اختلافهم، وحيث يُزرع الانقسام بين الطبقات العاملة للحفاظ على هيمنة الأغنياء. الألم الأعمق قد يأتي من رؤية من يشبهك يتراجع خوفاً، أو يصمت أمام الظلم، أو حتى يمارس شكلاً من أشكال العنصرية الداخلية. هذه الظاهرة، التي قد تظهر حتى داخل المجتمعات المهاجرة نفسها، تكشف عن مدى تغلغل خطاب الكراهية وقدرته على تقسيم الأفراد وتحويلهم إلى أدوات قمع لبعضهم البعض. نحو الكرامة والوحدة: بصيص أمل في مواجهة الظلم في مواجهة هذا الواقع المرير، يبرز بصيص أمل في القدرة على المقاومة والتعبير. فالكتابة، والصراخ، =وكشف الحقيقة، هي أسلحة يمكن أن يستخدمها الأفراد لإثبات أن الوحدة ممكنة، وأن الكرامة لا تباع، وأن الحب والتآخي أقوى من أي آلة قمع. إن السعي لحماية الذات، حتى من خلال وسائل مثل توثيق الحوادث بالكاميرات، ليس بدافع التصعيد، بل بدافع توفير دليل واضح في حال الاضطرار لتحرير محضر رسمي ضد أي اعتداء.

هذا يعكس رغبة عميقة في تطبيق القانون بعدالة للجميع، دون تمييز. إن الأجانب العاملين في مهن بسيطة ليسوا خصوماً لأحد، بل هم أفراد يسعون لكسب رزقهم بكرامة. حماية كرامتهم الإنسانية وتطبيق القانون بعدالة يجب أن يكونا مبدأين أساسيين في أي مجتمع يدعي التحضر. ففي نهاية المطاف، كل كلمة كراهية، وكل موقف عنصري، وكل قلب يكره، هو جزء من نفس المعركة ضد الإنسانية، والتي لا يمكن الانتصار عليها إلا بالوحدة والتضامن والعدل.

ماذا تعرف عن إعلان "ويندهوك"

يوم أن أطلقت أفريقيا شرارة إعلان حرية الصحافة حول العالم

وسط عالم تجتاحه الصراعات، وتئن أرجاؤه تحت وطأة الانتهاكات الحقوقية المتصاعدة، يبدو التذكير باللحظات التي قرر فيها العالم التحصن بالمواثيق لحماية إنسانيته، ضرورة لا رفاهية. ولأن أفريقيا هي مهد البشرية، وقارة التناقضات الصارخة بين الغنى المدقع والفقر الموجع، كان من الطبيعي أن تولد من رحم معاناتها وثيقة استثنائية لتصحيح المسار وتأمين صوت الشعوب. من هناك، صاغ العالم دفاعه الأول عن الحقيقة في وثيقة غيرت شكل الإعلام الجماهيري.. فما هي قصة "إعلان ويندهوك" لحرية الصحافة؟

الزمان والمكان..البطل

في لحظة فارقة من تاريخ العالم، وتحديدًا عام 1991، بينما كانت البشرية تعبر مخاضًا عسيرًا ومرحلةً انتقالية كبرى، كانت ملامح نظام دولي جديد تتشكل على أنقاض القديم، إذ لفظت الحرب الباردة أنفاسها الأخيرة، وسقط جدار برلين، وبدأ العالم يرتدي ثوبًا مختلفًا، معلنًا نهاية حقبة وبداية أخرى، وفي خضم هذا التحول العاصف، كانت القارة السمراء على موعد مع حدث استثنائي سيخلد اسمه في سجل الحريات.

ففي العاصمة الناميبية ويندهوك، خلال الفترة من 29 أبريل إلى 3 مايو 1991، ولد أحد أهم المراسيم المرتبطة بحرية الصحافة في أفريقيا والعالم.

لم يكن اختيار ناميبيا محض صدفة؛ بل حمل رمزية عميقة ودلالة سياسية وأخلاقية بالغة، فالبلاد التي نالت استقلالها للتو عام 1990 بعد عقود طويلة من النضال المرير ضد نظام الفصل العنصري (الأبارتايد)، لتخرج من عتمة القمع إلى أفق الحرية، كانت الأولى والأصدق بمثل هذا العهد.

كانت ويندهوك آنذاك تتنفس نسائم الاستقلال الأولى، وتتشبع بروح الانعتاق من قيود الماضي، فغدت أرضًا خصبة لمثل هذه المناسبات بحيث لا تقل أهمية عن الاستقلال ذاته حيث إعلاء حرية الكلمة، ورسالة مفادها أن حرية الصحافة ليست ترفا، بل ركيزة أساسية لبناء الديمقراطيات وصون كرامة الشعوب.

مهندسو الوثيقة

لهذه الوثيقة ظرفا خاصا ومهما يجعلها أقرب للشعوب منها إلى النخب، فعلى عكس أغلب المعاهدات والمواثيق الدولية التي تصاغ في أروقة مغلقة بأيدي دبلوماسيين وسياسيين يرتدون البذلات الرسمية، ولد إعلان "ويندهوك" بأيدي من يكتوون بنار المهنة، فلم يصغ هذا الإعلان وزراء إعلام ولا مندوبو حكومات، بل صاغه 63 صحفياً ومحرراً وناشراً من أفريقيا يمثلون 38 دولة، اجتمعوا تحت مظلة ندوة نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع الأمم المتحدة.

هؤلاء لم يكونوا مجرد منظرين، بل كانوا محاربين على الأرض، كما أن كثير منهم جاؤوا إلى ويندهوك يحملون في ذاكرتهم، وربما على أجسادهم، ندوب الرقابة، وتجربة السجون، ومرارة النفي، وقهر إغلاق صحفهم ومصادرة أقلامهم.

لقد جاؤوا ليتحدثوا عن واقع إعلامي أفريقي تحتكره الحكومات، وتُسخر فيه الإذاعات والصحف لتلميع الأنظمة وتغييب الوعي. لذا، عندما صاغوا بنود الإعلان في اليوم الختامي ، لم تكن كلماتهم مجرد تنظير قانوني، بل كانت بمثابة وثيقة نجاة تنبع من رحم معاناة حقيقية، يطالبوا فيها ببيئة يمكن للصحفي فيها أن ينقل الحقيقة دون أن يدفع حريته أو حياته ثمناً لذلك.

من هؤلاء المشاركون الذين جاؤوا، صحفيون صودرت مطابعهم، وأُحرقت مقار صحفهم، وذاقوا مرارة النفي، واختبروا عتمة الزنازين الانفرادية،مثل الناميبية "جوين ليستر" التي شاركت في رئاسة المؤتمر، وهي التي أُحرقت مكاتب صحيفتها "ذا ناميبيان" واعتقلت مراراً لفضحها جرائم نظام الفصل العنصري. ومثل الكاميروني الراحل "بيوس نجاو"، الذي اعتقل في بلاده أكثر من مئة مرة بسبب كتاباته الجريئة في صحيفته "لو ميساجيه"، والكيني "جيتوبو إيمانيارا" الذي قضى سنوات في سجون الحراسة المشددة لدفاعه عن التعددية الديمقراطية.

ولكن ما هو "إعلان ويندهوك"؟

بعيداً عن التعقيدات القانونية، يمكن تعريف "إعلان ويندهوك" بأنه وثيقة مبادئ تأسيسية، شكلت اللبنة الأولى للمفهوم الحديث لحرية الصحافة وتعددية الإعلام. لقد كسر الإعلان احتكار السلطة للمعلومة، وأسس لمرحلة تُعتبر فيها الصحافة الحرة والمستقلة والتعددية شرطاً لا غنى عنه لتحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحفظ حقوق الإنسان.

جانب من ندوة اليونسكو في ناميبيا 1991 - المصدر: أرشيف اليونسكو

لقد قام هذا الاتفاق التاريخي على ركائز واضحة، رسمت ملامح ما يجب أن تكون عليه الصحافة على رأسها مبدأ الاستقلالية التامة إذ عرف الإعلان "الصحافة المستقلة" بأنها تلك التي تتحرر من أي سيطرة حكومية أو سياسية أو اقتصادية، وألا تكون خاضعة لاحتكار المواد الأساسية اللازمة للإنتاج الصحفي (مثل الورق أو ترددات البث). كانت هذه ضربة قاصمة لواقع الإعلام الرسمي الموجه الذي كان سائداً، كما نصت الوثيقة على ضرورة إنهاء جميع أشكال الاحتكار الإعلامي، وتشجيع إنشاء أكبر عدد ممكن من الصحف والمجلات ووسائل البث التي تعكس أوسع نطاق ممكن من الآراء داخل المجتمع، لضمان ألا يكون هناك صوت واحد يهيمن على الحقيقة، وأخيرا الأمن وحماية الصحفيين الذي ربما يكون من المبادئ الأكثر التصاقاً بالواقع الحقوقي، حيث أدان الإعلان بعبارات حاسمة الممارسات القمعية، من رقابة مسبقة، وتخويف، واعتقال تعسفي، واغتيالات تطال الصحفيين، مؤكداً أن بيئة العمل الصحفي يجب أن تكون آمنة ليتمكن تدفق المعلومات من أخذ مجراه الطبيعي.

أما الإنجاز الأهم لإعلان ويندهوك في أنه لم يبق حبيس القارة الأفريقية، بل تحول إلى شرارة أضاءت العالم بأسره، فما كان للنجاح المدوي والتأثير العميق الذي أحدثه الصحفيين الأفارقة في ويندهوك، إلا أن دفع الدول الأعضاء في اليونسكو إلى تبني الإعلان في عام 1991. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993 قراراً تاريخياً بإعلان يوم 3 مايو (تاريخ توقيع إعلان ويندهوك) من كل عام "يوماً عالمياً لحرية الصحافة". وبذلك، فرضت أفريقيا، أجندتها الحقوقية على العالم أجمع.

كما لقد ألهمت وثيقة "إعلان ويندهوك" 1991 مناطق أخرى من العالم لتنظيم ندوات مماثلة وإصدار إعلاناتها الخاصة المتعلقة بحرية الصحافة، مثل

1992

إعلان "ألما آتا" في آسيا الوسطى

1994

إعلان "سانتياغو" في أمريكا اللاتينية

1996

إعلان "صنعاء" في العالم العربي

1997

إعلان "صوفيا" في أوروبا الوسطى والشرقية

لقد أصبح ويندهوك النموذج والمعيار الذهبي الذي تقاس عليه حرية الإعلام عالمياً.

أما أهمية ويندهوك الحقوقية تكمن في أنه أخرج حرية الصحافة من مربع الرفاهية الفكرية إلى كونها ضرورة وجودية. لقد أكد الإعلان أن حرمان الشعوب من المعلومات، وتكميم أفواه الصحفيين، هو المدخل الأول للفساد المالي والسياسي، وهو الغطاء الذي ترتكب تحته أفظع انتهاكات حقوق الإنسان، فالإعلان جسد المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أرض الواقع، وجعل الصحافة المستقلة العين الحارسة لحقوق البشر.

في النهاية، لم يكن إعلان ويندهوك مجرد لحظة تمرد عابرة لصحفيين أفارقة، بل كان عقداً اجتماعياً جديداً، فرض على العالم الاعتراف بأن اغتيال الحقيقة هو أولى خطوات اغتيال الإنسانية، وأن الكلمة الحرة هي الضامن الوحيد لعدم انزلاق العالم نحو وحشية الاستبداد.

للاطلاع على الاعلان يرجى الضغط هنا

جانب من اجتماعات "ويندهوك" - المصدر: أرشيف اليونسكو

في لحظة فارقة من تاريخ العالم، وتحديدًا عام 1991، بينما كانت البشرية تعبر مخاضًا عسيرًا ومرحلةً انتقالية كبرى، كانت ملامح نظام دولي جديد تتشكل على أنقاض القديم، إذ لفظت الحرب الباردة أنفاسها الأخيرة، وسقط جدار برلين، وبدأ العالم يرتدي ثوبًا مختلفًا، معلنًا نهاية حقبة وبداية أخرى، وفي خضم هذا التحول العاصف، كانت القارة السمراء على موعد مع حدث استثنائي سيخلد اسمه في سجل الحريات //

١

أشباح المنفى

بقلم نهي عبير

صوت العصافير والطيور يوقظني صباح كل يوم، افتح نصف عين لأرى الساعة فأجدها مبكراً فأحاول النوم ثانياً، لكن يأرقني ما شهدته منذ سنوات في بلدي من نواح عصافير طوافهم ملئ السماء بعد قطع شجرة كبيرة كانت مسكنهم ومأواهم ربما لعشرات الأجيال، بعدها شهدت قطع عشرات الأشجار مكتوفة الأيدي مكتومة الفم، فالجميع يشاهد في صمت، لم يتحرك أحد لهدم بيوت البشر فسيكون من الرياء التحرك لهدم بيت عصفور.

كنت اتسوق ففرحت فرحة الطفل عندما وجدت زيت زيتون، شعرت بالحنين لفلسطين كحنيني لوطني، وكأني عاصرتها حرة ولعبت في شوارعها مع اصدقائي الذين لم أراهم واقعاً حتى الآن، وجلست على شاطئ حيفا واغتسلت بمياهها؛ فأشتريت الزعتر مع الزيت لعلي أجد بهم عزاء من شعور الغربة الموحشة، ومذاقهم معاً يداوي الحنين لفلسطين البعيدة القريبة دائماً للقلب والروح، على أمل رؤيتها حرة ولو زيارة.

أبهجتني قهوتي، كان نصيبي من الغربة بلد ليس بها قهوة تركي ولا عربي، ولكن حين حصلت على قهوتي، واستنشقت رائحتها ابتهجت وكدت أبكي، أحافظ على طقوس صنعها وصبها، تذكرني كل مرة بأخر فنجان قهوة من يداه، ولو أنه كان على عجل لكن لن أنساه؛ لم تجيد ريما عمل القهوة وكنت أخبرها أنها أفضل قهوة تذوقتها فتبتسم ويبتسم الكون من حولها، الآن أصنع قهوتي وأرى بها وجهه ووجه ريما، ووجه كل من شربت معهم قهوة وضحكنا.

هذا الفتى الأسمر الطويل الذي أقتحم عزلتي وأخرجني منها عنوة، تتناقض مشاعري تجاهه، بين خوف من الفقد بالموت أو غربة آخرى، وبين ارتياحي لوجوده بجانبي، حاولت أبعاده في البداية فلن أتحمل فقد آخر، لكن استسلمت بعد تمسكه، لا نتشابه في اللغة ولا الأفكار، يقتحم مرسمي ويسألني عن كل من علقت وجوههم على حائطي، أجيبه بمنتحر أو معتقل، فيخرجني من تلك الحالة ويحاول أضحاكي، ويحملني ونخرج من الغرفة؛ يمارس الجنس كالثور ويضمني كالقط.

لا يتشابه مع من عرفتهم من قبل، كنت أختار بعناية من تتوافق أفكارنا قبل أجسادنا، أما هو فقد أختارني، وأحاول جاهدة أن ألملم شتات قلبي، لأعطيه ما يعطيني، لكن تظل روحي معلقة بمن فقدت، ولو بيدي لأخترت ترك الماضي وعيش الحاضر بلحظاته، لكن أشباحي ترافقني أينما حللت، لا تترك مشهد إلا وتحاصرني وتذكرني بمن أنا، ولما أنا هنا، وتعيد ما حدث علي، حتى الدواء لم يعد يوقفها أو يحصرها في الليل.

تتغير الغرف من حولي، بألوانها وأثاثها ومكانها، ولم تتغير جلستي على سريري صافنة في اللاشيء بالساعات والأيام التي تمر ببطء متشابهة، تدهورت صحتي النفسية حتى طلبت معالجتي احتجازي في مستشفى، استسلمت للقرار لكن عندما دخلت المستشفى كدت أفقد الوعي وأرتعش جسدي، فكرة الاحتجاز ذكرتني بالمعتقل رغم الفارق بينهم ورغم أن مرافقي الذي أثق به كثيراً أكد أنها أفضل مستشفى في البلد، إلا أن جسدي لم يتقبل فكرة احتجازي في غرفة، وخرجت مسرعة كالهاربة وانتابني ذعر وأنا أكرر رفضي بكلمات غير مفهومة.

تردد كثيراً قبل أن أكتب عن مرافقي الدائم خوفاً من أن يخيب ظني وأندم على مدحه، الرجل الستيني الذي أنتشلني من ضياع الغربة، في وقت كنت لا أملك فيه إلا ريشة بلا ألوان، أخبرني أني كأبنته منذ لقائي الأول به، تسعة أشهر وأنا أرافقه في كل مكان من ندوات واجتماعات واحتفالات، يقدمني للجميع بالفنانة المصرية ويمدح عملي ولغتي الإنجليزية التي تعملتها في أشهر قليلة،

يشجعني على النهوض كل يوم ويدمجني في مجتمعات ترحب بي، ولا أعلم أين كانت ستأخذني الحياة بدونه.

الإعصار الذي لا يهدأ، كما وصف نفسه، حاول أن يجعلني مثله لكنه يحارب اكتئاب وفقد وغربة وأشياح وحده، رغم محاولته الكثيرة لجعلي رياضية أهتم بالطعام الصحي واستيقظ وأنام مبكراً مثله إلا أنها فشلت، ولكنه لم يستسلم حتى الآن؛ وما رأيته في حياتي جعلني خائفة مرتعبة في البداية من طلب مقابل، لكن بعد تسعة أشهر استطعت أن اطمئن قلبي وأكتب عنه بامتنان راجية من الزمن ألا أتراجع عن ذلك في يوم.

شبح سارة حجازي الذي يطاردني كل ليلة ولا أستطيع التخلص منه ولا يستطيع التخلص مني، تارة انتصر وتارة ينتصر ويسخر مني، يأرقني ويؤنسني، ليلة يخبرني أني لست بفتاة ضعيفة ويجب أن أكمل قصتي حتى الشيخوخة بين أحفادي ولوحاتي وكتبي، يخبرني أن انهزامي يعني انهزام النساء الذي اخترن طريقهن، يرجوني أن أواجه الاكتئاب وأقاوم.

اخبره أني لست بطلة ولا أطمح للعب ذلك الدور، ولم أختر هذه الحياة ولم أرد إلا حياة عادية بين ألواني وأوراقي، يذكرني بما اقترفته يداي من رسومات وكتابات أدانتني ويعود ويسخر مني.

وروح ريما التي توقفت عن زيارتي رغم مناداتي ومناجاتي لها كل ليلة على أمل رؤيتها في المنام، ولومها على تركها لي بالأيام دون نفحة من طيفها الجليل، أجسدها في لوحاتي فتكون بطلتها الوحيدة دائماً وأبداً لتظل أمامي ويراها الجميع، وتتركني أتعلق بأمل أن تزورني ولو لحظات ولا تأتي.

أهان الفراق على قلبها؟

أويغفر لها كونها في عالم آخر؟

أكان الرسم موهبتي أم لعنتي؟

الجريمة التي لن تسقط بالتقادم، ولن أستطيع التوقف عن أرتكابها، ولن أتوقف، حتى لو أردت، لا يتوقف عقلي في الليل عن تخيل فكرة جديدة وطريقة تنفيذها وتشكيلها بالألوان، وتظل تطاردني في أحلامي وتتحرك الشخصيات في اللوحة مؤدية دورها، تستيقظ معي وتشاركني فطوري، تأتيني في لحظات نشوتي وتزاحمني في سريري، وتزاحم أشباحي في المساء حتى أنفذها فترتاح وتستقر في مثواها الأخير بالالوان على القماش.

ريشتي، تتجاهل مظاهر الجمال الطبيعي من خضرة وجبال وبحر فيروزي، ورمال كالذهب، تتجاهل حتى الفواكه الاستوائية بألوانها المبهجة، تحصر لوحاتي في تجسيد معاناة المعتقلين والمقهورين، ترسم عن فلسطين كأنها عاشت عقود في غزة، كلما حاولت الخروج من ذلك النمط برسم فتاة جميلة تلقي ريشتي بالدماء حولها، أهكذا أصبح حالي أبحث عن المعاناة في قلب الجمال.

أوراق "حملة تفتيش" للطيفة الزيات

هندسة القمع ومصادرة الخصوصية في أدب السجون

في أدب السجون العربي، لا تقتصر أهمية النصوص على كونها شهادات شخصية توثق لحظات القهر، بل تمتد لتصبح أدوات تحليلية كاشفة لطبيعة السلطة وآلياتها الممنهجة في التعامل مع الفرد، وفي هذا السياق الممتد من الكتابات التي ولدت في العتمة، تمثل مذكرات "حملة تفتيش: أوراق شخصية" للكاتبة النسوية المصرية لطيفة الزيات، والصادرة عام 1992 نموذجًا استثنائياً ومميزًا.

تنبع هذه الأهمية من كون الزيات لا تقدم تجربة السجن بوصفها مجرد معاناة فردية أو بكائية على الأطلال، بل تتخذ منها مدخلًا تشريحياً لفهم منظومة متكاملة من القمع، تبدأ إرهاصاتها قبل الاعتقال الفعلي، وتستمر تداعياتها لتسكن الروح حتى بعد معانقة الحرية المادية.

الزيات في هذا العمل النابع من تجربة ذاتية لا تكتب عن السجن باعتباره حدثًا معزولًا أو طارئاً، بل تراه حلقة في سلسلة طويلة من الانتهاكات التي تبتلع البشر، إذ تبدأ هذه السلسلة باقتحام المجال الخاص وانتهاك الحرمات، وتمر بتقييد الجسد وإذلاله، لتنتهي في أقصى طموحاتها إلى محاولة السيطرة على الوعي والتأثير على الذاكرة الجمعية والفردية.

ومن هنا، يمكن قراءة هذا العمل على مستويات متقاطعة بدءا من المستوى الأدبي الذي يعتمد على السرد الذاتي المكثف، ومرورا بمستوى حقوقي صارم يرصد الانتهاكات ويسجلها كوثيقة إدانة، وحتى المستوى النفسي الذي يحلل أثر آلة الاستبداد على هشاشة الإنسان.

سبتمبر 1981 وسياسة تأميم

تأتي تجربة الزيات ضمن موجة الاعتقالات الشهيرة التي عصفت بمصر في خريف عام 1981، وهي حملة واسعة أمر بها رئيس الجمهورية آنذاك، واستهدفت طيفاً هائلاً تجاوز الألف وخمسمائة شخصية من رموز العمل الوطني، والمثقفين، والسياسيين، والنقابيين، ورجال الدين من مختلف الانتماءات الأيديولوجية. لم تكن هذه الحملة مجرد إجراء أمني، بل جاءت في سياق تصاعد التوتر السياسي الحاد، ومحاولة السلطة فرض حالة من السيطرة الكلية والمطلقة على المجال العام، وتأميم أي مساحة متبقية للنقاش الحر أو المعارضة لسياسات الدولة الداخلية والخارجية.

في هذا الإطار الخانق، لم يكن اعتقال لطيفة الزيات، التي كانت ترأس وقتها "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، نتيجة اتهام جنائي محدد يمكن الرد عليه في ساحات المحاكم، بل جاء كضريبة مباشرة لنشاطها السياسي والفكري، ومواقفها في ما يتعلق بقضايا الاستقلال الوطني، ومقاومة التطبيع، والعدالة الاجتماعية، فضلًا عن دورها التنويري في الحركة النسوية.

وبذلك، يمكن فهم اعتقالها بوصفه جزءًا لا يتجزأ من سياسة تستهدف إسكات الأصوات النقدية، وقطع الطريق على أي حراك مجتمعي، وليس إنفاذًا لإجراءات قانونية تهدف لتحقيق العدالة، خصوصا فيما بعد معاهدة السلام بين رأس النظام المصري آنذاك و "إسرائيل"، والتي عارضها العديد من الأطياف الثقافية، والسياسة حينها.

هذا النوع من الاعتقال، الذي يتم بقرار سياسي دون تهمة واضحة أو تقديم لجهات التحقيق الطبيعية، يُعد في صميم المفهوم الحقوقي شكلًا من أشكال "الاعتقال التعسفي"، والذي نعيش أجواءها خلال السنوات الأخيرة. تلك المنظومة، التي يحرم فيها الفرد من أبسط الضمانات الدستورية، ويترك معلقاً في حالة من الغموض القانوني المريع.

وتكشف الزيات في مذكراتها عن وطأة هذا البعد، حيث يستبدل القانون بمزاجية السلطة المطلقة، إذ تلخص الزيات هذا التغول السلطوي ورفضها لفكرة الحاكم الفرد بجملة مكثفة ورافضة قائلة: "لا يحق لفرد أيا كان أن يتم شعباً".

لحظة التفتيش: حين ينتهك الحيز الآمن

تبدأ الزيات مذكراتها بلحظة "التفتيش" التي يحمل الكتاب اسمها، وهي لحظة تبدو في ظاهرها مجرد إجراء أمني يسبق الاعتقال، لكنها في عمقها السيكولوجي تمثل اللحظة التأسيسية في تجربة سحق الفرد، فاقتحام المنزل، كسر الباب، أو استباحة الحيز المعيشي، لا يعني فقط دخول قوة أمنية إلى مكان مادي، بل يعني تهشيم الحاجز الرمزي والقانوني الذي يفصل بين المواطن، وتغول السلطة.

البيت، الذي يفترض أن يكون الحصن الأخير والمساحة الآمنة التي يتخفف فيها الإنسان من أعباء الخارج، يتحول فجأة إلى مسرح مكشوف. تُفتح الأدراج، تُقلب الأوراق والمسودات، وتُقرأ الرسائل الشخصية الحميمة بعيون غريبة.

هذا الفعل الممنهج لا يمكن اختزاله في كونه بحثًا جنائياً عن أدلة، بل هو انتهاك متعمد للخصوصية، وإعلان فج بأن حياة الفرد وعوالمه الداخلية لم تعد ملكاً له ولا تخضع للحماية، في رؤية الزيات.

تصف الزيات هذا المشهد العبثي بدقة أدبية مركزة على تفاصيل كاشفة مثل الأيدي الجافية التي تعبث بالأشياء الرقيقة، النظرات التي تتفحص الخصوصيات بتطفل، الإحساس القاهر بأن كل ما هو حميم أصبح مباحاً للغرباء.

لكن الأهم من الوصف المادي، هو قدرتها على التقاط المفارقة الطبقية والإنسانية في مشهد الانتهاك؛ فهي تتأمل وجوه الجنود الذين ينفذون أمر الاعتقال والتفتيش لترى فيهم ضحايا آخرين لمنظومة الإفقار والقهر، فتكتب: "كان وجه الجندي وجه رجل نصف نائم ونصف ميت إرهاقًا وجوعًا وذلًا ومسكنة. وأصابني رعب فيزيائي تحول إلى غضب، وعيناي تنتقلان من وجه إلى وجه من وجوه الجنود... وفي عقلي يترسخ اليقين أنهم حولوا هذه الوجوه إلى عالم ليس بعالم الأحياء، عالم يتوسط الأحياء وعالم الأموات".
أمام هذا الانتهاك المزدوج للمكان وللكرامة، نجد رد فعل الزيات بالغ الدلالة؛ إذ تلجأ إلى الانفصال كآلية دفاع نفسي مبدئية، وكأنها ترفض منح السجان متعة رؤيتها منكسرة. تصف هذه الحالة قائلة: "شعرت كأن حملة التفتيش لا تعنيني على الإطلاق.. كأنني أتفرج على مسرحية، كأن الأشياء التي تُبعثر وتُلقى على الأرض، والتي تُقرأ وتُفحص في تطفل فضولي خشن، لا تخصني".

داخل السجن..إعادة تشكيل الحياة

عند اجتياز بوابات سجن القناطر للنساء، لا تهتم الزيات بتقديم وصف تقليدي يركز على مشاهد التعذيب البدني المباشر، بل تذهب لما هو أعمق وأشد فتكاً ألا وهو كيف تُعاد صياغة الحياة اليومية بطريقة تجبر الإنسان على التخلي عن قضاياه الكبرى ليتشبث باحتياجاته الغريزية، فالسجن ليس مجرد مكان مادي مغلق بالحديد، بل هو "مؤسسة شاملة" تُعيد بناء أوربما هدم التفاصيل الصغيرة للحياة بغرض الإذلال.

تصف الكاتبة التكدس المريع داخل الزنازين، انعدام التهوية، سوء التغذية، والغياب شبه التام للخدمات الصحية اللائقة؛ وهي كلها عناصر تؤسس لظروف احتجاز تنتهك أبسط القواعد الدنيا لمعاملة السجناء، لكن الأثر الأخطر لهذه الظروف الكارثية هو الاستنزاف.

تجد المعتقلة السياسية، التي كانت منذ ساعات تناقش قضايا الوطن وتحرر الشعوب، نفسها منشغلة ومهمومة بشكل دائم بتدبير أبسط احتياجاتها اليومية مثل الحصول على مساحة صغيرة للنوم، تدبير طعام صالح للأكل، أو استخدام دورة مياه تفتقر للخصوصية. هذا الانشغال المستمر يسحب طاقة التفكير، ويفرض صراعاً بيولوجياً على البقاء. ومن هنا، يتبلور دور القمع في تحجيم العقل واستنزاف الروح قبل الجسد.

صورة لطيفة الزيات - المصدر: أرشيف إعلامي

الحرمان الممنهج من القراءة والكتابة

في سياق آليات القمع المتعددة، تبرز جزئية بالغة القسوة في تجربة الزيات، وهي حرمانها المتعمد من القلم والورقة، ومنعها من القراءة والكتابة. بالنسبة لشخص عادي، قد يبدو هذا تفصيلاً ثانوياً يمكن تحمله، لكنه بالنسبة لروائية وأكاديمية ومفكرة، يمثل عملية بتر حقيقي لجزء أصيل من كيانها ومبرر وجودها.

الكتابة لدى الزيات، ولدى أغلب معتقلي الرأي، ليست مجرد ترف أو وسيلة للتسلية، بل هي وسيلة العقل لفهم العبث الدائر حوله، ولتنظيم الأفكار المشتتة، والتعامل النفسي مع الصدمة، لذا فعندما تُصادر هذه الأداة بقرار أمني، يصبح الإنسان أعزل تماماً أمام وحشة الزنزانة.

أما هذا الحرمان لا يفهم إلا بوصفه محاولة أوسع للسيطرة على الوعي؛ فالسلطة هنا لا تكتفي باحتجاز الجسد خلف الأسوار، بل تسعى لاحتجاز الخيال، ومنع العقل من إنتاج أي سردية موازية لسردية الجلاد.

الجسد الأنثوي وسجن الذات

تضفي "أوراق شخصية" بعداً جندرياً لا غنى عنه لفهم أدب السجون في منطقتنا. فالممارسات القمعية داخل السجن لا تتم في فراغ، بل تتكئ على موروث اجتماعي ذكوري يرى في الجسد الأنثوي مساحة مستباحة ومجالاً أسهل للسيطرة.

التفتيش الجسدي المهين، وانعدام الخصوصية في قضاء الحاجات البيولوجية الطبيعية، يمثلان شكلاً من أشكال العنف والإذلال الذي يتجاوز فكرة "العقاب السياسي" الموجه لمعارضة، ليصبح "عقاباً اجتماعياً" موجهاً لامرأة تجرأت على التمرد، وهنا يتقاطع قمع الدولة البوليسية مع قمع السلطة الأبوية، لتواجه السجينة السياسية طبقات مضاعفة من القهر.

وسط هذا الحصار المزدوج، تقف الزيات وقفة مكاشفة مع الذات، وهي تدرك أن السجان قد يسلبها حريتها، لكنها ترفض أن تسلب هي نفسها روحها. تحذر بوعي شديد من استبطان القهر، وتصيغ تلك المعادلة القاسية: "أقسى أنواع السجن هو سجن الفرد لذاته، وأقسى أنواع القهر هو قهر الإنسان لذاته".

يتسع هذا النقد الذاتي ليتجاوز حدود الزنزانة، فتعيد الزيات تقييم تنازلاتها كامرأة في علاقاتها الشخصية خارج السجن، وكيف تماهت في أحيان كثيرة مع توقعات المجتمع على حساب ذاتها، لتعترف بشفافية موجعة بأن قمع الذات أشد وطأة من قمع السلطة: "أدرك الآن أن حبي كان ضياعًا في الآخر، وأن جريمتي لا تغتفر لأني فعلت، فما من جريمة أفدح من جريمة وأد الذات، ويداي ملوثتان بدمي".

التضامن كحائط صد..مقاومة التآكل

رغم قتامة المشهد وعنف التجربة، تضيء الزيات مساحات من الأمل تبرز في آليات التضامن المدهشة التي تخلقها النساء السجينات من العدم. هذه اللحظات التضامنية لا تأخذ بالضرورة طابعاً بطولياً ملحمياً، بل تتجلى في تفاصيل يومية صغيرة وعميقة الأثر مثل اقتسام حصة طعام شحيحة، تبادل حديث هامس في الليل الموحش، رعاية سجينة مريضة، أو تقديم دعم نفسي لمعتقلة انهارت قواها.

تكتسب هذه الأفعال البسيطة دلالات عظيمة خلف الأسوار؛ فهي إعلان صريح بأن آلة القمع فشلت في القضاء على الروابط الإنسانية والتراحم. بل إن السجن، في مفارقة عجيبة، نجح في خلق مجتمع مصغر تتلاشى فيه الفوارق الأيديولوجية بين يساريات وإسلاميات وحقوقيات لصالح هم إنساني ونسوي مشترك يهدف للحفاظ على ما تبقى من كرامة.

الكتابة كفعل توثيق ومقاومة

حين تنتهي فترات الاعتقال وتفتح الأبواب، لكن الأثر الذي تحفره الزنازين في الأرواح لا يمحوه قرار الإفراج. وهنا، يتجلى دور الكتابة ليس فقط كعلاج نفسي لتجاوز الصدمة، بل كأداة حقوقية لاستعادة السيطرة على التجربة وتوثيقها.

تدرك السلطة الاستبدادية أن بقاءها مرهون بنسيان المجتمع لجرائمها، لذا تراهن دائماً على الصمت، لكن الزيات ترفض أن تكون شريكة في هذا الصمت، فتتساءل عن جدوى النسيان مقابل جدوى المواجهة، لتصل إلى قرارها الحاسم بالتدوين والشهادة، قائلة: "وأنا لماذا هربت؟ لماذا يتحتم علي كل مرة أن أهرب؟ لماذا أسعى كل مرة أن أنسى؟ لو وقفت، لو فتحت عينيَّ على اتساعهما، لو رأيت وسمعت، واستوعبت في ذاكرتي كل لمحة من لمحات البؤس والقهر الإنساني، لو حفرت في ذاكرتي ووجداني كل تفصيل من تفصيلاتها لصرت إنسانة أفضل".

يتحول خروج هذا الكتاب للنور إلى فعل من أفعال المقاومة الحقيقية مجسدا رؤية الزيات؛ لأنه ينتزع المعاناة من حيزها الفردي المكتوم، ويطرحها كقضية عامة تفرض نفسها على ضمير المجتمع وتؤسس لذاكرة وطنية ترفض تزييف التاريخ.

تكشف لنا مذكرات "حملة تفتيش" أن بنية القمع لا تتغير كثيراً بتغير الأزمنة؛ فالقمع لا يبدأ لحظة إغلاق باب الزنزانة، بل يبدأ حين تستباح الخصوصية ويسلب المواطن حقه البديهي في الأمان والحيز المستقل. كما تعلمنا هذه الأوراق أن المقاومة تتخذ أشكالاً عدة؛ فقد تكون في الحفاظ على التماسك الداخلي، أو في بناء شبكات التضامن، أو في الإصرار على توثيق الانتهاك لمنع الجلاد من الإفلات بجرائمه.

في النهاية لا يمكن فصل هذه المذكرات عن المسار العام للزيات، التي كانت ناشطة في الحركة الوطنية منذ شبابها، وشاركت في العمل الطلابي والسياسي، كما لعبت دورًا مهمًا في الحياة الثقافية، حتى وافتها المنية في 11 سبتمبر عام 1996، عن عمر يناهز 73 عاماً.

في أعمالها الأدبية، يظهر اهتمام واضح بقضايا الحرية، خاصة فيما يتعلق بالمرأة والمجتمع، وهذا ما يجعل تجربة السجن امتدادًا طبيعيًا لمسارها، وليس حدثًا منفصلًا، وهي صاحبة الرواية الخالدة الباب المفتوح، التي شكلت لحظة فارقة في الأدب العربي بطرحها العلاقة بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع، وهو نفس الوعي الذي يتجلى في مذكراتها، حيث يتقاطع القمع السياسي مع القهر الاجتماعي، وتتحول التجربة الشخصية إلى تعبير عن قضية عامة.

"حملة تفتيش ".. صدرت الطبعة الأولى من هذا العمل الاستثنائي في القاهرة عام 1992 عن "دار الهلال" ضمن سلسلة "كتاب الهلال"، ونظراً لأهمية الكتاب ونفاد طبعاته القديمة، قامت "دار الكرمة" بإعادة إصداره في طبعة حديثة وأنيقة عام 2016 ضمن سلسلة "مختارات الكرمة".

غلاف رواية الباب المفتوح - المصدر: أرشيف إعلامي

هل القوانين وحدها تكفي لمفهوم تشديد العقوبات في جرائم العنف الجنسي ضد النساء والفتيات

مقال بقلم: عمرو محمد

محامي حقوقي مهتم بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي و مناهضة التمييز علي أساس الجنس/الدين/العرق

يُعد العنف ضد النساء من القضايا الشائكة في العديد من المجتمعات، إلا أنه في مصر يشكل تحديًا رئيسيًا بشكل شبه يومي نظرًا لخصوصية العنف؛ وسجل العام 2025 اكثر من 1200 جريمة عنف ضد النساء والفتايات، وترجع الأسباب المؤدية للعنف ضد النساء إلى العديد من الثقافات والأعراف، بخلاف بعض القوانين التي تُساهم بشكل مباشر في إفلات الجناة والتطبيع القانوني مع ثقافة العنف بدافع الشرف أو الاستفزاز كأحد الأسباب المؤدية لتخفيف العقوبات في بعض جرائم القتل! بالإضافة إلى بعض التفسيرات الدينية التي تُوظَّف بطرق تخدم ثقافة العنف والسيطرة على النساء.

على المستوى الثقافي

تلعب الثقافة دورًا كبيرًا في ترسيخ العنف وتبرير ممارساته ضد النساء؛ حيث تسود نظرة عامة لتقبُّل العنف ضدهن بدافع فرض السيطرة والتحكم من قبل أفراد الأسرة، وفي أحيانٍ أخرى من خارج الأسرة (من لهم سلطة وظيفية أعلى على سبيل المثال). هذا بخلاف العديد من الأمثال الشعبية التي تعزز من ثقافة العنف أو التمييز، ومنها على سبيل المثال: "الست مالهاش غير بيت جوزها وقبرها"، و"اكسر للبنت ضلع يطلعلها 24". بخلاف بعض الأعراف التي تلعب الدور الرئيسي في ترسيخ العنف، وبخاصة في القرى وبعض المناطق الريفية التي يتم فيها التغاضي عن القوانين والاحتكام للجلسات العرفية التي تهدر حقوق النساء، وفي أحيان كثيرة دماءهن.

على المستوى القانوني

على الرغم من التطور التشريعي في السنوات الماضية في عدد من القوانين الخاصة بالنساء، ومنها التحرش الجنسي، والامتناع عن تسليم الميراث، وختان الإناث، لكن ما زالت تعاني النساء والفتيات من معدلات عنف مرتفعة، ترجع أسبابها ليس إلى غياب العقوبات الرادعة أو التجريم، بل لأسباب عديدة، منها صعوبة الإبلاغ، بداية من تعنت بعض القائمين على تحرير محاضر التحرش الجنسي الامتناع عن ذلك بالمخالفة للقانون و إعطاء تعليمات خطأ مثال هيعملك محضر قصاد محضر و تباتي في الحجز و دة غلط تماما، ايضا عبء الإثبات في قضايا العنف الأسري و التحرش الجنسي يقع على عاتق الضحية مما يدفع العديد من الضحايا عن التغاضي عن الإبلاغ، طول إجراءات التقاضي و الإرهاق النفسي و الجسدي، الخوف من تسريب بيانات الضحايا و الشهود، كل ذلك اضافة الي الخوف من الوصم المجتمعي، والتهديد، والملاحقة للضحايا، بجانب غياب ثقافة المحاسبة، فكثيرًا ما نقرأ عن تهريب الجاني لأسباب مختلفة، منها الحفاظ على مستقبله أو الرغبة في معاقبة الضحية على المطالبة بحقها. كما توجد بعض النصوص القانونية التي تُستخدم بشكل خاص في قضايا قتل النساء، ومنها المواد 7 و 17 من قانون العقوبات المصري، التي عادة ما تُستخدم لتخفيف العقوبة بدافع الشرف أو الاستفزاز.

لذلك يجب العمل على تغيير الثقافة المجتمعية السلبية، ورفع وعي النساء بحقوقهن وتوفير خدمات دعم قانوني آمن للضحايا، وتدريب القائمين على تلقي البلاغات، بداية من أقسام الشرطة والمديريات.

في المقابل استمرت جهود عديدة لعدد من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالشأن النسوي تقديم مسودة قانون عنف موحـــد للعنف ضد النساء والفتيات، طُرِحت مسودته للنقاش العام من خلال عدد من المؤتمرات تحت تنظيم وإشراف مؤسسة قضايا المرأة المصرية ومركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي بحضور عدد من النائبات بمجلسي النواب والشيوخ! في خطوة مبدئية لطرحه على عدد أكبر من النواب تمهيدًا لدخوله البرلمـــان بعد أخذ توقيعات 60 نائب\ه. وتجدر الاشارة هنا بأنها المرة الثالثة التي تحاول عدة مؤسسات تقديم المشروع للنواب لكن دون جدوى فحدث ذلك في دورة المجلس 2015 و 2022! على الرغم من ارتفاع معدلات قتل النساء إلا أن المشرع المصري لم يرَ أنه ضرورة وجعله من ضمن الأولويات التشريعية على مدار 10 سنوات.

عندما يصبح القانون عائقًا أمام العدالة للنساء

فبرغم تشديد بعض النصوص القانونية الخاصة بالعنف ضد النساء خلال السنوات الأخيرة، ومنها التحرش الجنسي، وختان الإناث، مرورًا بالميراث. وبرغم إصدار بعض الأحكام الرادعة في قضايا قتل واعتداءات جنسية! لكن يظل السؤال؛ هل ذلك كافيًا؟

بكل تأكيد الواقع يؤكد بأن تلك الأحكام والنصوص القانونية ليست كافية! حيث أننا -وبرغم تلك القوانين- نُفاجئ بصدور حكم مخفف أو مع إيقاف التنفيذ في جرائم قتل، وذلك بسبب تعديل القيد والوصف في أغلبها. من قتل عمد، إلى ضرب أفضى إلى الموت، أو الدفاع عن النفس، مرورًا باستخدام حق التأديب كما هو مذكور بنص المادة 60 من قانون العقوبات وما يتبعها من استخدام نصوص أخرى (المواد 7 و 17 من نفس القانون) فمثلًا هذه الأحكام تبعث برسالة مفادها سهولة إفلات الجناة من العقاب.

على الرغم من السعي الدائم لمؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، تحديدًا التأكيد على ضرورة إيقاف استخدام مواد الرأفة والحق الشرعي في التأديب في جرائم قتل النساء! لكن دون جدوى إلى الآن.

على المستوى الإعلامي

حيث أن الإعلام يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في التطبيع مع ثقافة العنف ضد النساء، من خلال بعض المشاهد والأدوار التي تُعزِّز من العنف والتمييز ضدهن، سواء من خلال تقديم صورة الرجل العنيف على أنه مثال للرجل المسيطر صاحب الشخصية القوية، وهو ما يساهم في تقبل المجتمع لهذه الأفعال؛ حيث أن بعض الأعمال الدرامية تُجسِّد مشاهد العنف الجسدي واللفظي ضد النساء بطريقة طبيعية لا تستدعي الرفض، وأحيانًا يتم تبريرها تحت مسميات "تأديب الزوجة" أو "الحفاظ على كيان الأسرة"، وهو ما يساعد على زيادة معدلات العنف أو على الأقل تقبل المجتمع له. فيمكن للإعلام أن يكون دافعًا قويًا في مكافحة العنف؛ لما يمتلكه من أدوات قد تُساهم في تسليط الضوء على العنف وما يترتب عليه من تبعات ضارة على المجتمع ككل، وليس فقط الضحايا.

الفتاوى الدينية

عادة ما يتم استخدام بعض الآيات والأحاديث لتبرير العنف، والتشجيع على الطاعة المطلقة من النساء للرجال، وتهميش دور النساء في المجتمع من خلال بعض الفتاوى التي تُقلِّل من مكافحة العنف ضد النساء، وتُحرِّض بشكل علني على استخدام العنف من باب التأديب. وتُساهم مثل هذه الفتاوى في إضعاف دور الدولة في مواجهة العنف، كما تلعب دورًا رئيسيًا في تقبُّل المجتمع وأفراده للعنف بكل أشكاله. ولمواجهة ذلك، يتطلب الأمر العمل على تغيير الخطاب الديني وجعله يتماشى مع حقوق الإنسان، واحترام المساواة بين أفراد المجتمع الواحد.

على مستوى المجتمع المدني

حيث تعاني مصر منذ سنوات طويلة من غلق شبه تام للمجال العام؛ سواء السياسة أو الحقوق، بخلاف الفترة القصيرة من يناير 2011 إلى 2013.

وهذا ما أثر بالسلب على عمل المنظمات/المؤسسات النسوية/ الحقوقية ومدى تواجدها وانتشارها في مصر، وتقديم خدمات وأنشطة من خلال الورشة/ الندوات، وصولًا للدعم القانوني والنفسي، مما دفع العديد من هذه المؤسسات للإغلاق التام أو تعليق مؤقت للخدمات ومنهم العديد من هذه المؤسسات للإغلاق التام أو تعليق مؤقت للخدمات ومنهم العديد لجأ لتقديم الخدمات من خلال الإنترنت.

لكن بخلاف المجال العام والخطر الدائم على العاملين داخل هذا المجال، لتظل هناك بعض الأزمات داخلية وخاصة بالعلاقات داخل المجال نفسه بداية من ضعف التشبيك والتعاون بين تلك المؤسسات في قضايا بعينها منها العنف ضد النساء حيث تحاول كل مؤسسة الانفراد بتقديم الخدمات دون غيرها (من أجل الحصول على الدعم الحكومي/ الخارجي).

بالإضافة لغياب الشفافية وغياب آليات المسألة والحساب داخل بعض المؤسسات، مما يؤثر بالسلب على جودة الخدمة وضمان مساحات آمنة للضحايا وطالبي الخدمات.

ومن أهم الأسباب هو الدعم المالي بسبب غياب مصادر التمويل وضعفها في بعض الأحيان، مما يؤثر على استمرارية واستدامة الخدمات، وهو ما يضعف إعداد مقدمي الخدمات ومدى جودة الخدمة، وعدد متلقي الخدمات والدعم بالتبعية.

التدريب والتأهيل هو أيضًا من الإشكاليات الكبرى لنقص الكوادر المؤهلة لتدريب عدد كافٍ من الشباب داخل هذه المؤسسات.

وهذا ما يفسر نقص عدد مقدمي الخدمات بشكل تصاعدي خلال الفترة الأخيرة والاعتماد على أصحاب الخبرات، وهو ما يعرضهم في أحيان كثيرة للاحتراق الوظيفي.

في الختام

على الرغم من الجهود الرسمية لمواجهة العنف ضد النساء مرورًا بالأحكام القضائية المشددة في بعض جرائم قتل النساء، بداية من حادثة ذبح الفتيات بسبب رفضهن الارتباط أو طلب الانفصال بعد الزواج! إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لمواجهة زيادة معدلات العنف والقتل ضد النساء والفتيات داخل المجالين العام والخاص.

فقد ساهمت الثقافة المجتمعية في التطبيع مع العنف على مر العصور (علشان تبقي تقولي لا)؛ فمنذ الصغر يتم تربية الاطفال الذكور على عدد من الصفات التي يجب أن يكبر عليها ومنها ثقافة عدم تقبل الرفض، دائمًا ما نسمع منذ الصغر جملة (أنت الراجل مينفعش بنت تقولك لا) و غيرها من الجمل التي ترسخ ثقافة عدم تقبل الرفض! ليظهر فيما بعد التهديد والملاحقة كنتيجة منطقية لتلك النشأة، كما أشرنا في بداية المقال بجريمة المعادي حيث لم يتقبل الجاني الرفض وبدأ بالتهديد إلى أن نفَّذ جريمته.

عندما نسمع ونشاهد في الإعلام المرئي والمقروء ما يغذي هذه الثقافة من محاولات تبرير بعض الجرائم بدافع الشرف والحب والغيرة ليرسخ تلك الافعال الاجرامية ! مرورًا بمشاهد في بعض المسلسلات والأفلام ترسخ أيضًا لثقافة عدم تقبل الرفض، ومنها على سبيل المثال ما تم عرضه في رمضان الماضي بإحدى المسلسلات وهو تهديد مباشر من فنان لطليقته بإلقاء مياه نار على وجهها لو صممت على رفضها الرجوع (مسلسل العتاولة) وغيرها من المشاهد! فماذا ننتظر من ملايين المشاهدين في ظل مجتمع يتعرض غالبية النساء للعنف بأشكاله المختلفة سواء جسدي أو لفظي وغيره.

لذا؛ لا يُعد القانون وحده قادرًا على مواجهة هذه الظاهرة، بل يجب أن نواجه أنفسنا، بداية من تجديد الخطاب الديني الذي يُستخدم منه ما يدعم ثقافة العنف وتبريره للعنف ضد النساء من: خطاب طاعة الزوج، وحق التأديب، إلى الإجبار على العلاقة الزوجية، و مؤخرًا لوم الضحايا لرفضها الارتباط أو الزواج، في محاولة لنزع حق النساء في الاستقلالية بالقرار.

يأتي مع أهمية تجديد الخطاب الديني، مواجهة حقيقة أخرى لخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي، من تحريض على العنف، أو تكريس لمفهوم السيطرة وإخضاع النساء، ونزع أي محاولة منهم للمساواة باعتبارها خروج عن المألوف.

أخيرًا، إن العنف ضد النساء ليس بمعزل عن سياق عام ثقافي واجتماعي يسمح للجناة بالإفلات من العقاب وتعزيز خطاب كراهية ضد النساء والفتيات، لذا يجب علينا تكريس الجهود لعلاج تلك الآفة التي أصابت المجتمع في الآونة الأخيرة.

حقوق اللاجئين في مصر مكفولة بالمواثيق الدولية والدستور المصري

هل تعلم؟

"114 مليون شخص حول العالم أُجبروا على الفرار من ديارهم، رقم قياسي غير مسبوق في التاريخ الحديث".

بهذا الرقم، توثق "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - UNHCR" حجم أزمة النزوح القسري، ورغم التطور الإنساني في صياغة مواثيق حقوق الإنسان، لا يزال اللجوء ومحاولة النجاة، أزمة يقابلها تضييق متزايد في سياسات منح الحقوق الأساسية عالمياً، كما أن كلمات مثل الترحيل، والاحتجاز، أو حتى حملات التفتيش للاجئين أصبحت أمرا شائعا.

في ظل أزمة اقتصادية طاحنة، يوجه البعض غضبهم تجاه اللاجئين والمقيمين عمومًا، معتبرينهم أحد أسباب الضغوط الاقتصادية، خصوصًا في ظل سياسات وقوانين تلتف على حقوقهم وتغذي الخطاب العدائي ضدهم، بدلًا من معالجة الأسباب الهيكلية للأزمة، وهو ما يفتح الباب أمام تصاعد حملات التحريض والتمييز، ويحول الفئات الأضعف إلى شماعة تعلق عليها إخفاقات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عالم يعج بالنزاعات والحروب حددت الأمم المتحدة يوم 20 يونيو من كل عام ليكون "يوم اللاجئ العالمي"، لتسليط الضوء على معاناة الفارين من الحروب، والتأكيد على حقهم الأصيل في الأمان والكرامة. وللمفارقة، فإن الانتهاك الأكبر لا يأتي دائماً من النزاعات المسلحة التي فروا منها، بل من الإجراءات الإدارية، والاستغلال الاقتصادي، والملاحقات الأمنية في دول الملاذ التي تتحول أحياناً إلى سجون مفتوحة.

العهود الدولية: من أنقاض الحرب إلى مبدأ "عدم الإعادة القسرية"

تعود الجذور القانونية لحقوق اللاجئين إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين أدرك المجتمع الدولي ضرورة وضع إطار ملزم لحمايتهم، إذ أسفر ذلك عن ولادة "اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين" وبروتوكولها لعام 1967.

أرست هذه المواثيق، إلى جانب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، مبدأً ذهبياً يمثل عصب القانون الدولي الإنساني: مبدأ "عدم الإعادة القسرية"، والذي يحظر بشكل قاطع طرد اللاجئ أو إعادته إلى حدود أقاليم تتهدد فيها حياته أو حريته.

اللاجئين في الدستور المصري والاتفاقيات

محلياً، لطالما كانت مصر تتوسط مجموعة من الدول التي مرت بأزمات ضخمة ونزاعات نتج عنها ملايين اللاجئين، كالسودان وسوريا واليمن وغيرهم، وهو ما قابله الدستور المصري باهتمام في المادة 91، والتي نصت على أن: "تمنح الدولة حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب دفاعه عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة"، مع حظر تسليم اللاجئين السياسيين.

كما صدقت مصر على اتفاقية 1951 وبروتوكولها، لتصبح هذه العهود الدولية جزءاً من التشريع الوطني بموجب المادة 93 من الدستور. لكن الأزمة تكمن في التطبيق؛ حيث أبدت مصر تحفظات تاريخية على بعض بنود الاتفاقية مثل تلك المتعلقة بـ (الأحوال الشخصية، والتعليم الابتدائي، وتشريعات العمل)، مما جعل وصول اللاجئين لحقوقهم محكوماً بقرارات وزارية قابلة للتغيير، وليس بقوانين مستقرة.

كما ألزمت الاتفاقية الدول بتوفير حزمة من الحقوق المدنية والاقتصادية كـ (التعليم، العمل، التقاضي، وحرية التنقل) لضمان اندماج اللاجئ وعدم تحوله إلى عبء أو ضحية للاستغلال.

بين النظام القديم والقانون الجديد

لعقود، اعتمدت مصر في إدارة هذا الملف على "مذكرة تفاهم" وُقعت مع مفوضية شؤون اللاجئين عام 1954، بموجب هذا النظام القديم، كانت المفوضية هي من تقوم بتسجيل طالبي اللجوء وإصدار البطاقات (الصفراء والزرقاء)، وبناء عليها تمنح الحكومة إقامات مؤقتة.

ومع الانفجار الأخير في أعداد اللاجئين، انهار هذا النظام تحت وطأة البيروقراطية، ووصلت فترات الانتظار لمجرد التسجيل إلى أكثر من عام، مما ترك مئات الآلاف بدون غطاء قانوني، لمعالجة هذا الخلل التشريعي، أصدر البرلمان المصري القانون الخاص باللاجئين، رقم 164 لسنة 2024، وهو أول قانون مصري ينظم إجراءات اللجوء بشكل مباشر داخل البلاد، والذي ينهي الاعتماد الحصري على المفوضية.

اما القانون الجديد فينص على إنشاء "اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين" كجهة حكومية مصرية تتولى الفصل في طلبات اللجوء خلال مدد محددة (من 6 أشهر إلى سنة). ويقر القانون صراحةً ولأول مرة بحقوق اللاجئين في الحصول على وثيقة سفر، الرعاية الصحية المماثلة للمواطنين، التعليم الأساسي، وحق العمل وفقاً لقانون العمل المصري.

كما يضع القانون مجموعة من الإجراءات التي يجب على طالب اللجوء اتباعها، من بينها التقدم بطلب اللجوء خلال مدة محددة في حال الدخول إلى البلاد بطرق غير نظامية، مع النص على عدم معاقبة الشخص بسبب دخوله غير القانوني إذا بادر بتقديم نفسه للسلطات وطلب الحماية، ويشير القانون كذلك إلى إمكانية حصول اللاجئ المعترف به على وثيقة إقامة قانونية داخل البلاد.

ومع ذلك، أثار القانون منذ صدوره نقاشًا واسعًا داخل الأوساط الحقوقية والبحثية، حيث يرى عدد من الباحثين والمنظمات الحقوقية التي منها "المفوضية المصرية للحقوق والحريات - ECRF" أن بعض مواده تمنح السلطات التنفيذية صلاحيات واسعة في إدارة ملف اللجوء دون وجود ضمانات كافية للمراجعة القضائية أو آليات واضحة للطعن في قرارات رفض طلبات اللجوء.

كما أثار استخدام مصطلحات عامة مثل الأمن القومي أو النظام العام كمبررات محتملة لرفض الطلبات أو سحب صفة اللاجئ مخاوف تتعلق بإمكانية التوسع في تفسيرها على نحو قد يقيد الحماية التي يفترض أن يتمتع بها اللاجئون وفق المعايير الدولية، بالإضافة إلى اشتراط التقدم بطلب اللجوء خلال مدة زمنية محددة بالنسبة للأشخاص الذين دخلوا البلاد بطرق غير نظامية قد لا يراعي الظروف الواقعية التي يمر بها كثير من اللاجئين فور وصولهم، خاصة في ظل الصدمات النفسية أو غياب المعرفة بالإجراءات القانونية.

ومن بين أكثر القضايا أهمية في حياة اللاجئين داخل مصر مسألة الحق في العمل والتعليم، وهما من الحقوق الأساسية التي نصت عليها اتفاقية اللاجئين، فالاتفاقية تعترف بحق اللاجئين في العمل وممارسة المهن، إلا أن هذا الحق يظل في الممارسة العملية مرتبطًا بالقوانين المحلية المنظمة لسوق العمل.

ففي مصر يخضع عمل الأجانب عمومًا لقانون العمل الذي يشترط الحصول على تصريح عمل، وهو إجراء قد يواجه بعض اللاجئين صعوبات في استكماله، ما يدفع كثيرين منهم إلى العمل في القطاع غير الرسمي، حيث تزداد مخاطر الاستغلال أو انخفاض الأجور أو غياب الحماية القانونية.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد سمحت السياسات الحكومية خلال السنوات الأخيرة بدمج الأطفال اللاجئين في المدارس الحكومية في كثير من الحالات، وهو ما يمثل خطوة إيجابية مهمة، غير أن التحديات العملية مثل صعوبات التسجيل أو التكاليف غير المباشرة للتعليم قد تظل عائقًا أمام بعض الأسر اللاجئة.

إن معرفة اللاجئين بهذه الحقوق، وبالإطار القانوني الذي ينظمها، يمثل خطوة أساسية في حماية أنفسهم من الانتهاكات، فالإلمام بالقوانين والإجراءات يمكن أن يساعد اللاجئين على التعامل بشكل أفضل مع المؤسسات الرسمية، وعلى طلب المساعدة القانونية عند الحاجة، سواء من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو منظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم القانوني والإنساني، كما أن الاحتفاظ بالوثائق الرسمية وتحديثها باستمرار يعد من أهم الوسائل لحماية الوضع القانوني للاجئ داخل الدولة.

في النهاية، لا ينبغي النظر إلى حقوق اللاجئين باعتبارها امتيازات استثنائية، بل باعتبارها التزامات قانونية وإنسانية أقرتها المواثيق الدولية استجابة لتجارب إنسانية قاسية شهدها العالم، كما أن ضمان هذه الحقوق لا يحمي اللاجئين فحسب، بل يعكس أيضًا التزام المجتمعات بقيم العدالة والكرامة الإنسانية.

ومن هنا فإن نشر الوعي القانوني بين اللاجئين أنفسهم يظل خطوة أساسية في تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم وفهم القوانين التي تحكم وجودهم، بما يساعد على الحد من الانتهاكات وتعزيز الحماية القانونية للفئات الأكثر هشاشة.

ليست مجرد حكاية

نساء يُعِدن تعريف الوطن من الهامش

بقلم: سمية سليم

المنفى لا يبدأ عند الحدود، بل عند اللحظة التي تفقد فيها اللغة دفئها، والناس وجوههم، والسماء اسمها. يبدأ المنفى حين تصبح الغربة حالة داخلية، لا ترتبط بمكان بقدر ما ترتبط بفقد المعنى. في المهجر، لا أحد يعلّمك كيف تبدأ من الصفر. لا دليل يشرح لك كيف تتحدث بلغة لا تشبهك، أو كيف تُخفي لهجتك كي لا تُسأل دائمًا: "من أين أنتِ؟". سؤال يبدو بريئًا، لكنه يحمل في طيّاته إعلانًا بأنك "لست من هنا"، وأن انتماءك – أيًّا كان – مؤقت ومشروط.

في السنوات الأولى، تكون النجاة هي الغاية. تتعلمين أن تخففين من الحنين كما يُخفَّف الدواء، جرعةً بعد أخرى. لكن المنفى ليس فقط مسافة من الوطن، بل هو أيضًا مسافة من الذات. فالمرأة التي كانت في الوطن لم تعد كما هي بعد أن خاضت الغربة، ولا تلك التي في الغربة تعرف بعدُ من تكون في عيون نفسها والآخرين. من هنا تبدأ عملية "إعادة الصياغة". يُعاد تشكيل الهوية على مهل، كما يُعاد بناء جدار مهدوم. يتحوّل الضعف إلى وعي، والخسارة إلى حافز، والذاكرة إلى مساحة تفاوض بين ما كان وما يمكن أن يكون.

تكتشف المرأة في المنفى أن الذاكرة ليست دائمًا بيتًا آمنًا. أحيانًا تكون سجنًا صغيرًا تحرسه صور الطفولة وملامح الذين بقوا. لكنها في الوقت نفسه طوق نجاة، لأنها تمنحها ما يُشبه الحبل الذي تربط به نفسها كي لا تذوب في فراغ لا نهاية له.

المنفى يُعيد ترتيب الأولويات. الهوية لم تعد جواز سفر، بل قدرة على البقاء دون أن تفقد ملامحك. والوطن لم يعد خريطة، بل إحساس عابر بالانتماء، قد تجده في نظرة غريب، في طعام يشبه طفولتك، أو في لهجة مصرية تسمعينها صدفة في مترو بعيد.

المنفى أيضًا اختبار للكرامة الإنسانية. تتعلّم
كيف تواجه البيروقراطية بوجه مبتسم، وكيف تشرح قصتك مرارًا دون أن تنكسر، لأن كل استمارة تطلب منك أن تُعيد تعريف نفسك من جديد. أنتِ لاجئة؟ مهاجرة؟ باحثة عن الأمان؟ أم مجرّد عابرة طريق؟ في كل إجابة احتمال جديد للحقيقة، واحتمال آخر للمحو.

لكن على الهامش، حيث تُترك الأصوات المنسية، تُولد أيضًا حكايات المقاومة الصغيرة: امرأة تتعلّم لغة جديدة لتدافع عن نفسها في المحكمة، أمّ تؤسس مبادرة لدعم نساء فقدن أوطانهن، وشاعرة تكتب بلغتين كي لا تفقد ذاكرة إحداهما.

المنفى، في جوهره، ليس فقط تجربة فقد، بل تجربة ولادة ثانية. يُعيد تشكيلك كما يعيد البحر نحت الصخور: ببطء، بألم، وبجمال لا يُرى إلا بعد حين. قد لا تعودي يومًا كما كنتِ، لكنك تعلمين الآن أن الوطن ليس فقط مكانًا يُولد فيه الإنسان، بل أيضًا معنى يصنعه من جديد، كلّما كاد يضيع.

هذه "الولادة الثانية" هي ما تعيشه (هـ.) حين تتجمد صورة على شاشة الهاتف؛ بعدما انقطع الاتصال بأهلها في مصر مجدداً. هذا "التأخير" الرقمي ليس مجرد عطل تقني، بل هو هوّة زمنية دقيقة تفصل بين حياتين. وفي مدينة جامعية أخرى، تحدق (ت.) عبر النافذة في سماء رمادية موحلة، سماء لا تشبه شيئاً في ذاكرتها.

هذه المشاهد ليست لقطات متفرقة، بل هي فسيفساء من الأصوات في المنفى المصري المعاصر. هي دفتر يوميات جماعي لنساء يعِدن تعريف الوطن من بعيد. هذا النص ليس جرداً للغياب، بل هو محاولة لرسم خريطة "مختبر إعادة الصياغة" هذا، حيث يتحول الطرد القسري " المنفي" من "انكسار" إلى "مشروع" لإعادة بناء الذات والمعنى.

"الصفر" كفعل جندري: حكاية البداية من "اللا-مكان"

تطلب "حكايات المهجر" قصص "البداية من الصفر". لكن "صفر" المرأة مختلف.

"الصفر" بالنسبة للرجل يعني عادة فقدان وظيفة أو شبكة علاقات مهنية، لكنه يحتفظ بهويته الاجتماعية. أما بالنسبة للمرأة، فـ "الصفر" هو "ما تحت الصفر". إنها لا تفقد وظيفتها فقط، بل تفقد الأرضية التي كانت تقف عليها: العائلة التي كانت، رغم قمعها، غطاءً اجتماعياً؛ الجيران الذين يعرفونها؛ اللغة التي تمنحها القدرة على التعبير. في المنفى، تجد نفسها بلا تاريخ معترف به، وبلا "مَن يشهد أنها كانت موجودة".

إحدى النساء لخصت الأمر بعبارة موجعة: "في الوطن كنت امرأة مقموعة، في المنفى صرت امرأة غير موجودة".

هذا هو "اللا-مكان" البيروقراطي. جغرافيا هذا "اللا-مكان" ليست شارعاً في هامبورج أو إسطنبول أو حتى كاليفورنيا، بل هي "طابور السفارة" أو "مكتب الهجرة". هناك، تقف المرأة تحمل ملفاً سميكاً من الأوراق القديمة كأنها تقدم تاريخها في مزاد بارد. يقرر الختم مصيرها. تخرج من الباب، هي ليست مرفوضة رسمياً، لكنها أيضاً ليست مقبولة. إنها عالقة. "ما بين الختمين"، كما تقول إحداهن، "ضاعت حياتي ، ولا أعلم أين انا ولا أين سأكون غدا".

المنفى كفعل سياسي وجندري: هندسة الإقصاء المزدوج

لم يكن المنفى، في سياق ما بعد 2013 المصري، خياراً، بل فعل بقاء اضطراري. لكن بالنسبة للمرأة، كان هذا الخروج "إقصاءً مزدوجاً".

أولاً، هو الإقصاء السياسي الذي تمارسه السلطوية. فالدولة التي تعيد تعريف "الوطن" بوصفه كتلة صماء لا تقبل "أعداءً" في داخلها ، تنظر إلى كل صوت معارض كتهديد وجودي. وثانياً، وهو الأعمق، الإقصاء الجندري. فالسلطوية السياسية تتقاطع عضوياً مع بنية "السلطة الأبوية".

حين تتحدى المرأة السلطة السياسية، فهي تُقرأ، حتماً وبشكل متزامن، كتحدٍ للنظام الأبوي. جريمتها مزدوجة: هي ليست مجرد "معارِضة"، بل هي "ناشز" اجتماعياً. لذلك، لم يكن غريباً أن العنف الذي مورس ضد أجساد النساء في المجال العام (من "كشوف العذرية" إلى السحل والتشهير) كان عنفاً ممنهجاً يهدف إلى "إعادة تأنيث الفضاء" . كانت الدولة، عبر تعريف جسد المتظاهرة بأنه "غير نقي" أو "متجاوز" لحدوده المرسومة، تنفذ فعلياً "تفياً رمزياً" لها. لقد طُردت من "جسد الأمة" النقي قبل أن تُطرد من حدودها الجغرافية. المنفى المادي كان مجرد استكمال لوجستي لعملية الطرد الرمزي هذه.

لكن الفجوة الأعمق هنا ليست سياسية فحسب، بل وجودية. فالمرأة التي تهرب مهددة سياسياً، غالباً ما كانت منفية قبل ذلك في بيتها. المنفى السياسي هو اللحظة العلنية للقطيعة، لكنه امتداد لهروب أعمق من نظام القمع الذي يبدأ في العائلة ويكتمل في الدولة. لهذا، تقول الكثيرات: "هربتُ لأتنفس، لكن الهواء في المنفى له طعم الغربة".

هنا، تتداخل الرسائل

تكتب (هـ.)، الناشطة: "لم يكن المنفى هروباً من السجن، بل هروباً من جسدي الذي تحول إلى 'مسرح جريمة' في خطابهم. المنفى كان الطريقة الوحيدة لاستعادة جلدي كمساحة خاصة، لا كدليل إدانة".

وتضيف (س.)، الأكاديمية: "منفاي بدأ بمنعي من السفر ، ثم بمنعي من التدريس. إنهم يمحون وجودك المهني أولاً. الشاشة هي قاعتي الدراسية الوحيدة الآن. أصبحتُ 'خارج المكان' بالمعنى الحرفي للكلمة".

حتى (ن.)، الأم التي لم تكن ناشطة، ترسل رسالتها: "صنّفتني أوراق الهجرة كـ 'تابعة' لزوجي المعارض. لكنني هربت من الوصم الاجتماعي، من نظام 'الشرف' الذي حمّلني مسؤولية خياراته السياسية. منفاي هذا فعل مقاومة مستقل، حتى لو لم تعترف به الإحصائيات التي تبحث عبثاً عن 'المهاجرات المستقلات' ".

وحين يصلن، تبدأ "الصدمة المزدوجة": صدمة الغربة الجغرافية، وصدمة اكتشاف أن المنفى لا يلغي الأبوية، بل يعيد إنتاجها بأشكال أكثر خفاءً. تتجلى "السلطة الأبوية" الجديدة داخل الجاليات عبر ضغط "السمعة"، وفي أنظمة اللجوء التي تختزل المرأة في ملف، وحتى عبر منظمات حقوقية تكرر النمط نفسه حين تتعامل مع النساء كـ "مستفيدات" لا كفاعلات.

القمع العابر للحدود: حكايات "المحو" القانوني

هذا الإقصاء لا يتوقف عند الحدود. إنه يمتد ليصبح "قمعاً عابراً للحدود"، وهو البُعد الأكثر قسوة. هنا، يتحول المنفى إلى "عقوبة عائلية" ممتدة. السلاح ليس الرصاصة، بل الورقة الرسمية.

بسبب التصنيف السياسي للزوج، أو الأب، أو الأخ، أو حتى الأبن تُحرم النساء من تجديد جواز السفر أو تسجيل المواليد. يتحول أطفالهن المولودون في المنفى إلى "عديمي جنسية" فعلياً، عالقين في فراغ قانوني يمحو وجودهم. هذه "اللا-أوراق" تغلق أمامهم أبواب الرعاية الصحية، تمنعهم من الالتحاق بالمدارس، وتجعل استخراج إقامة قانونية في البلد المضيف مستحيلاً.

يصبح دفتر اليوميات الجماعي هنا شديد الإيلام، وهذه هي "الحكايات" التي تُروى همساً:

رسالة من (ف)، : ""ابنتي في السادسة، ولم أستطع أن أُسجلها في المدرسة. كل ما أملك ورقة من المستشفى تقول إنها وُلدت. لا مدرسة تقبلها. هي قانوناً، غير موجودة".

رسالة من (س)، الأخت: "أعمل في ثلاث وظائف لأعيل أخي. هو رجل تجاوز الثلاثين، لكنه بلا أوراق، مجرد خروجه من المنزل قد يؤدي لاعتقاله وترحيله".

رسالة من (م)، الطالبة: "كنت أدرس طب الأسنان. الآن أنظف الطاولات في مقهى لأن والدي، المصنّف سياسياً، مُحتجز في بلد مضيف آخر بلا أوراق ولا مصدر دخل".

رسالة من (ع)، الزوجة: "دفعوا زوجي للسفر لبلد ثالث. احتجزوه في المطار. منذ شهرين، لا أعرف مكانه. أصبحت بلا دعم ".

رسالة من (أ)، الأم: "أفكر جدياً في ترك أطفالي الأربعة والهجرة سراً، لأحصل على لجوء يمكنني من لم شملهم. أصبحت أنا الأمل الوحيد ليصبح لهم أوراق ومستقبل".

رسالة من (ر)، المعلمة: "كنتُ أُدرّس اللغة العربية في مدرسة خاصة بمصر. في المنفى، وجدت نفسي أنظف البيوت. لم أستطع أن أقاوم فكرة أن شهادتي الجامعية صارت بلا قيمة. لكنني أعمل لأن زوجي لا يجد عملاً، ولأننا بحاجة إلى الإيجار والطعام. كلما أمسكت بالمكنسة، أتذكر السبورة التي كنت أكتب عليها دروسي. أقول لنفسي: النظافة كرامة، لكن القهر ليس كذلك."

وتروي (هـ): " أعيش مع أولادي بمفردنا في بلد، وزوجي في بلد آخر يحاول طلب اللجوء. لم نلتقِ منذ أربع سنوات. بينما أهلي مازالوا في مصر ولا أستطيع النزول إليهم. المنفى جمعنا على الخرائط وفرقنا في الواقع."

تتشابه هذه الحكايات رغم اختلاف تفاصيلها: نساء يتحملن عبء الغياب، والنجاة، واللاورقة.

يتحوّل المنفى إلى عقوبة عائلية ممتدة، لا يطال الفرد وحده بل أسرًا بأكملها، تُعلق وجودها بين وطن يرفضها ووطن لا يعترف بها. هكذا، يتحول القمع السياسي من فعل طرد من الوطن، إلى عملية "محو" ممنهجة على هامشه.

الذاكرة كمنفى آخر: عبء الأمس ومقاومة اليوم

"المنفى شرخ مفروض لا التئام له" . إنه "تجربة بشعة"، ليس لأنه فقط فقدان المكان، بل لما عليه من تحوّل الزمان. في المنفى، تصبح الذاكرة وطناً بديلاً، ولكنه وطن ثقيل، يحمل في طياته النعيم والجحيم معاً.

يصف الكاتب ادوارد سعيد المنفى بأنه "عقل شتاء"- حالة ذهنية يكون فيها دفء الماضي "قريباً ولكن لا يمكن بلوغه"- هذا العبء هو أن تعيش وجودا طبقيا ، كالصحفية المنفية التي تكتب عن ميدان التحرير وهي في مقهى بالمنفي؛ والأم تصبح أكاديمية تدرّس تاريخ مصر لأبناء لا يتكلمون لغتها الأم إلا بصعوبة في أغلب الأحيان. الذاكرة هنا ليست ملاذاً، بل هي تذكير دائم بالفقدان، "بشيء ما خلفه المرء وراءه إلى الأبد".

لكن هنا يتدخل فيلسوف الذاكرة بول ريكور ، فالهوية هنا أصبحت ليست جوهرا ثابتا بل "عمل الذاكرة" و اصبح " هوية سردية ".

فالذاكرة هنا ليست مجرد اجترار للماضي، بل هو محاولة لإعادة "حبك" الذات المتشتتة والمتناثرة ضمن "هوية سردية" جديدة ذات معنى. نحن القصة التي نرويها عن أنفسنا. الصدمة السياسية (الاعتقال ، الفض العنيف، التعذيب) هي فعل يهدف إلى تدمير هذا التماسك السردي، ليترك وراءه "ذاكرة مجروحة" .

وهنا يبرز الجسد ليس فقط كأرشيف للمقاومة، بل كأرشيف حي للصدمة. حين تهدأ الأصوات الخارجية، تبدأ الندوب في الكلام. في شهادات مئات النساء، تتكرر الأعراض التي لا تجد مكانها في التقارير: الأرق المزمن، التوتر العضلي، الصداع الذي لا يهدأ، نوبات الهلع، والآلام النفس-جسدية (Psychosomatic Disorders). إنها رسائل الجسد حين تعجز الذاكرة عن النطق. تقول إحداهن: "كلما حاولت نسيان ما حدث، يوجعني صدري ولا يغادرني الصداع". الجسد هنا هو الشاهد الصامت الذي لا يكذب.

لكن هذا الجسد ليس أرشيفاً للألم فقط، إنه "بوصلة" للنجاة. في البداية، قبل إتقان اللغة، يصبح الجسد هو وسيلة البقاء الأولى. أتذكر سيدة قالت: "ما لا اعرف لغة البلد، لكن عندي إيدي". بدأت بخياطة ملابس الجيران. كانت الإبرة لغتها الأولى. ومع كل غرزة، استعادت جزءاً من كرامتها. وقالت أخرى: "أنا لا أعرف كيف أتكلم لغتهم، لكن وجهي بيحكي. لما بابتسم، الناس بتبتسم لي. يمكن جسمي فاهم قبل لساني".

وهنا تبرز "سياسات الذاكرة الجندرية (Gendered Politics of Memory)." كما تشير جولي بيتيت، فإن حفظ الذاكرة فعل مُجنّس. إذا كانت طقوس المقاومة الذكورية تاريخياً تتم في الفضاء العام ، فإن طقوس المقاومة الأنثوية في المنفى كثيراً ما تتخذ شكلاً "خاصاً" ظاهرياً، لكنه "سياسي" في جوهره. الأم (ن.) التي تصر على طهي طعام مصري وتعليم أبنائها اللهجة، هي تمارس فعلاً سياسياً لحفظ الذاكرة ضد المحو. الناشطة (ش.) التي تؤرشف الشهادات، هي تبني وطناً بديلاً من الكلمات.

مختبر الهامش: حكايات إعادة إنتاج الحياة

إذا كان المنفى طرداً من "المركز"، فإنه يفتح قسراً "الهامش" كفضاء جديد. هذا الهامش ليس موتاً رمزياً، بل هو، كما يصفه سعيد، "حافز مخصب" للثقافة ، أو كما أراه، "مختبر لإعادة الصياغة".
جسدها الذي كان ميداناً للعقاب والمراقبة، يصبح وسيلتها اليومية للوجود الحرّ: تختار ملابسها بلا خوف، تقف في طوابير المؤسسات وحدها، تسافر، تعمل، وتوقّع أوراقها باسمها الكامل دون وصاية. كل فعل بسيط من هذه الأفعال — أن تمشي في شارع آمن، أن ترفع صوتها في قاعة، أن تجلس وحدها في مقهى — هو استعادة رمزية للجسد المؤنث الذي حاولت السلطة حصره في الحياء أو العار.

الجسد الأنثوي، الذي كان "مسرحاً" للعنف السلطوي وأرشيفا" للصدمة، يصبح هو نفسه أداة المقاومة الصامتة. فكما فعلت النساء الإيرانيات حين خلعن الحجاب الإجباري في الشوارع ورفعن شعورهن في وجه الشرطة الدينية، ليحوّلن الجسد من "موضوع ضبط" إلى "بيان سياسي"، تفعل المرأة المنفية الشيء نفسه في المنفى بطرق أقل صخبًا وأكثر استمرارية.

إن المرأة المنفية تستخدم جسدها وحضوره لتعيد إنتاج الحياة. مجرد وجودها المادي في دولة أوروبية أو بلد أخر غير بلدها الأم، وقراراتها اليومية، هي أفعال يومية لاستعادة "الجسد المؤنث" الذي حاولت الدولة مصادرته.

لكن "إعادة الإنتاج" هذه تواجه فجوتها الأكبر: "الجيل القادم". الأم المنفية تحاول نقل ذاكرتها إلى أبناء يولدون في ثقافة أخرى ويتعرفون عليها بلسان ومصطلحات مختلفة. المعضلة هي في الإحساس بالزمن؛ الأم تعيش في زمنين متوازيين، والأبناء في حاضر بلا ذاكرة. من هنا يولد "إحساس بالذنب" عميق، حين تشعر الأم أنها فشلت في نقل الجذر، فصار الأبناء "بلا ظلّ". تنجح آليات نقل الذاكرة أحياناً عبر الطقوس (الطعام، الأغاني، اللغة أو حتى قصص ما قبل النوم)، وتفشل حين تتحول الذاكرة إلى عبء خطابي يطالب الأبناء بحمل ماضٍ لا ينتمون إليه.

تزداد هذه الذاكرة تعقيداً مع "الرسالة المزدوجة" من الوطن. تبدأ المكالمة من الأهل: "عاملة إيه يا بنتي؟ إحنا فخورين بيكي". ثم تأتي الجملة التي تسحب الهواء: "بس خدي بالك من كلامك على الفيسبوك، الناس هنا بتسأل عنك". هكذا يتحول الوطن إلى مرآة متصدعة: أحد وجهيها حب، والآخر خوف وتهديد.

إن "مختبر الهامش" الحقيقي يبدأ من النجاة الجماعية. المقاومة تبدأ من "الفضفضة" في مساحات آمنة. في لقاءات اسطنبول أو برلين أو أي مكان أخر ، قد تبدأ النساء بمشاركة وصفات الطبخ، وينتهي الأمر بنقاشات حول الحضانة وتحديات الأوراق القانونية أو حتى تحديات أطفالهن في المجتمعات المضيفة. هكذا يتحول ما تظنه كل امرأة "مشكلتها الفردية" إلى وعي سياسي مشترك. هنا تُبنى الشبكات النسوية الحقيقية، عبر رسائل بسيطة وقوية: "أنتِ مش لوحدك"، "السكوت مش سلام".

يتحول هذا المختبر إلى حوار، إلى "رسائل متبادل" بين المنفيات :

تكتب (م.) من جامعتها في الدولة المضيفة: "في القاهرة، كان جسدي عائقاً. هنا، حضوري في قاعة المحاضرات، كطالبه مصرية مفصولة سابقا ، هو فعل تحدٍّ لقرار فصلي. دراستي الحالية هي أداة مقاومتي".

ترد (م.) من مكتبها في منظمة حقوقية: "نحن نخلق 'أرشيفاً' بديلاً. الكتابة ، الفن ، التوثيق الرقمي... كل هذا ليس ترفاً، إنه بناء 'وطن بديل. مشروع الدولة هو 'فقدان الذاكرة' الممنهج ، ومشروعنا هو 'حق الذاكرة'".

ترد (م.) من مكتبها في منظمة حقوقية: "نحن نخلق 'أرشيفاً' بديلاً. الكتابة ، الفن ، التوثيق الرقمي... كل هذا ليس ترفاً، إنه بناء 'وطن بديل. مشروع الدولة هو 'فقدان الذاكرة' الممنهج ، ومشروعنا هو 'حق الذاكرة'".

هنا نصل إلى جوهر "شاعرية حقوق الإنسان". الخطاب الحقوقي التقليدي، بتقاريره الجافة وأرقامه الصماء، يفشل في التقاط جوهر الانتهاك. إنه "يطمس صوت المرأة" ، "يصادر السردية" ، ويحوّل الضحية إلى "مشارك صامت". أما الكتابة النسوية في المنفى، والفن التشكيلي، والسرديات الذاتية ، فهي تمثل "الخطاب الحقوقي" الأكثر فعالية ولكنه في نفس الوقت غائب عن الساحة في معظم الأوقات.

طفولة معلّقة: حكايات من دفتر الظل

المنفي يخلق فجوة لا تتوقف عند الذاكرة، بل تمتد لتسرق الحاضر والمستقبل. المنفى، بالنسبة للفتيات، هو نضج قسري. إنه "دفتر ظلّ"، لا يعترف به أحد، لكنه يحفظ تاريخاً موازياً لما يُقال عن "الفرص الجديدة".

رسالة من (م)، الطفلة ذات السبعة عشر عاماً: "كنت أحب الدراسة. كنت أريد أن أكون مهندسة ديكور. لكن أبي بلا أوراق، ولا يستطيع العمل. تركت المدرسة، وأعمل الآن في مصنع أكثر من ثماني ساعات يومياً. قدمي تؤلمني من طول الوقوف، لكني أخاف أن أتعب لأن أبي يعتمد عليّ. أحياناً أرى زميلاتي من بعيد وقلبي يوجعني، بس بقول لنفسي: يمكن أرجع أكمل بعدين."

رسالة من (ل)، الطفلة ذات الأعوام الاثني عشر: "أُعلّم المهاجرين الجدد لغة البلد المضيف. أشرح لهم كلمات بسيطة مثل (مرحبا، شكراً، تذكرة، محطة). أضحك عندما يخطئون في النطق، وأشعر أني أفهم العالم أكثر قليلًا في كل مرة. أعمل بعد المدرسة لأساعد أمي في دفع الإيجار ومصروفات دراستي. يقولون إنني صغيرة على العمل، لكني أريد أن أشتري حقيبة للمدرسة جديده، لكني أُعطي أمي المال أولاً، أشعر أن عمرى أكبر الأن لأن كل كلمة أُدرّسها تشتري لي يومًا جديدًا في هذه الحياة الغريبة."

يبدو هذا السجلّ كأنه دفتر ظلّ، لا يعترف به أحد، لكنه يحفظ تاريخاً موازياً لما يُقال عن "المنفى" و"الفرص الجديدة". في هذه الرسائل، تتحول الطفلة إلى معيلة، والفتاة إلى عاملة مصنع، ليصبح المنفى مسرحاً صامتاً لتبدّل الأدوار القسرية، حيث تُستبدل الأحلام اليومية بالنجاة المؤقتة.

الحكاية التي لا تُروى، والحق المنسي

"حكايات المهجر" غالباً ما تحتفي بقصص النجاح. لكن الحكاية التي لا تُروى، هي حكاية النساء اللواتي لم يبدأن من جديد، بل توقف بهن الزمن تماماً. تلك التي لم تستطع العمل، لم تحصل على إقامة، ولم تعد قادرة على العودة. "كلهم غالبا بيكتبوا عن اللي نجحوا بعد اللجوء "،بينما قالت إحداهن، "محدش كتب عن اللي لسه في الطابور أو مش عارفه من أين تبدأ".

في هذا المقال رأينا المنفى كعنف ثلاثي الأبعاد: سياسي (السلطوية)، واجتماعي (الأبوية)، ومعرفي (جرح الذاكرة). ورأينا المقاومة كفعل ثلاثي الأبعاد: جسدي (استعادة الجسد)، وسردي (الكتابة)، وجماعي (الشبكات النسوية العابرة للحدود).

أكثر ما يضيع في الخطاب العام حول المنفي هو "فجوة الاعتراف" ،. تُختزل الشهادات إلى إحصائيات أو قصص "ملهمة"، بينما يُصادَر "الحق في السرد". من خلال تجارب الاف النساء، يتضح أن الحق الأكثر إغفالاً في تجربة المنفى الجندرية هو "الحق في الحزن". المجتمع، وحتى المنظمات، يريد من الناجيات أن يكنّ "قويات"، "ملهمات"، "مقاتلات"، لكنه لا يمنحهن مساحة للانكسار الإنساني أو تنفيس الضغط الذى يتعرضن له. المنفى ليس رواية بطولية، بل مسار طويل بين الألم والوعي.

إن الجريمة الكبرى للسلطوية ليست السجن فقط، بل هي "سرقة السرديات" وفرض "فقدان الذاكرة الجماعي". ولذلك، يجب على الخطاب الحقوقي المصري أن يتجاوز لغته الإجرائية، وأن يوسع أدواته النضالية لتشمل ما هو وجودي. آن الأوان للمطالبة بـ "الحق في الذاكرة" و"الحق في الانتماء" ، وأيضاً بـ "الحق في الحزن"، فاستعادة "المعنى" لا تقل أهمية عن استعادة "الحقوق".

في المنفى، نحن لا نبحث عن وطن يعود بنا إلى الوراء، بل عن معنى يجعل الغربة قابلة للسكَن

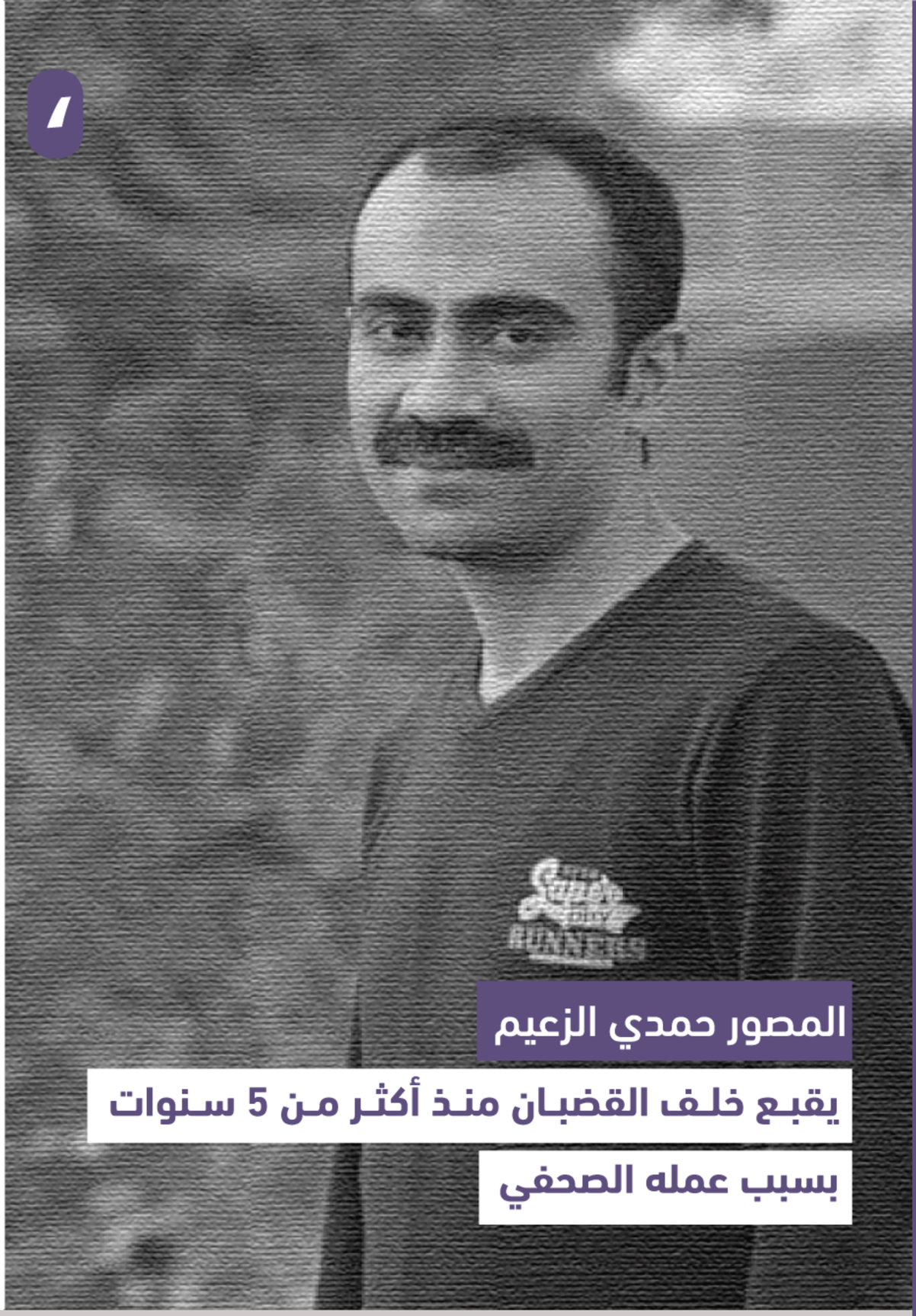

المصور حمدي الزعيم

يقبع خلف القضبان منذ أكثر من 5 سنوات بسبب عمله الصحفي

المصور الصحفي حمدي الزعيم ونحو تسع سنوات من الحبس والتدابير

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في مصر تحديات ومخاطر متزايدة بسبب نشاطهم فى الدفاع عن الحريات الأساسية وحق المواطنين في التعبير عن آرائهم؛ ومن أبرز هذه المخاطر التعرض للاعتقال التعسفي بل والحبس لفترات طويلة على خلفية ممارسة حقهم المشروع في إبداء الرأي والتعبير.. وتأتي هذه الممارسات رغم ما تكفله المعايير والمواثيق من حق كل فرد في التعبير عن رأيه ونشر المعلومات دون تدخل أو تهديد من الدولة.

"المدافعون عن حقوق الإنسان" عبارة تستخدم لوصف أولئك الذين يعملون، منفردين أو بالإشتراك مع آخرين، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة سلمية؛ ويتم التعرف على المدافعين عن حقوق الإنسان في المقام الأول من خلال ما يفعلونه. ويُعدّ الصحفيون - بما في ذلك المصور الصحفي - من المدافعين عن حقوق الإنسان، رغم أن دورهم المهني الأساسي يقوم على جمع المعلومات ونشرها للجمهور لا على النشاط الحقوقي المباشر. غير أن هذه الصفة تنطبق عليهم حين يساهمون في توثيق الانتهاكات أو كشفها أو نقلها للرأي العام ما يجعل عملهم في هذه الحالة امتدادا للدفاع عن الحقوق والحريات.

ونسلط الضوء هنا على المصور الصحفي حمدي مختار علي، الشهير بـ"حمدي الزعيم" المحتجز منذ يناير 2021 بسبب عمله الصحفي، في حالة تعكس القيود المفروضة على حرية الصحافة والتعبير في مصر.

والزعيم كان يعمل مصورا صحفيا في جريدة "الحياة" اللندنية، وأُلقي القبض عليه لأول مرة في 26 سبتمبر 2016 في محيط نقابة الصحفيين، أثناء تصوير تقرير عن بدء الدراسة في مصر، ليستمر منذ ذلك الحين رهن الحبس الاحتياطي إلى أن صدر قرار بإخلاء سبيله بتدابير احترازية عام 2018، قبل أن يُعاد اعتقاله مرة أخرى في 5 يناير 2021 عقب عودته من أداء التدابير الخاضع لها، حيث تم اقتياده لجهة غير معلومة لمدة 12 يوما قبل الظهور في نيابة أمن الدولة العليا متهما على ذمة قضية جديدة.

وأتم الزعيم في يناير الماضي 5 سنوات خلف القضبان على ذمة القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة. وكانت النيابة قد أحالت الزعيم في يناير 2024 للمحاكمة أمام محكمة الجنايات في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة، وذلك بعد 4 سنوات قضاها رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضية. وقد أُحيل الزعيم للمحاكمة إلى جانب 167 متهمًا آخرين على ذمة القضية المذكورة، فيما انعقدت أولى جلسات محاكمته يوم 26 أكتوبر 2025 أمام محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمجمع بدر الأمني.. أي بعد أكثر من خمس سنوات كاملة على ظهور القضية. وخلال جلسات محاكمته السابقة تقرر المحكمة تأجيل النظر في القضية لأسباب مختلفة مع استمرار حبس كافة المتهمين المعروضين.

ولم يُواجه الزعيم، الذي يقبع حاليا في سجن أبو زعبل 2، على مدار السنوات الماضية، بحسب مصادر بأي أدلة جديدة ولم تُسند إليه سوى تحريات لا ترقى وحدها - وفق ما استقر عليه القضاء - لأن تكون دليل إدانة، و إنما لا تعدو أن تكون مجرد قرينة تحتاج إلى دليل جازم يؤكدها. ورغم ذلك، ظلت هذه التحريات هي السند الوحيد لاستمرار تجديد حبسه طوال خمس سنوات، في مخالفة صريحة للقانون.

> بين حبس وتدابير يعيش المصور الصحفي حمدي الزعيم ظروفا استثنائية منذ نحو تسع سنوات

الوضع الصحي

قالت مصادر مقربة من أسرة الزعيم أن المصور الصحفي المحبوس يعاني من أمراض مزمنة منها مرض السكري والضغط، علاوة على ذلك بات يعاني أيضا من ضعف بصره جراء غياب الرعاية الصحية في السجن، وانزلاق غضروفي.

وطالب الكاتب الصحفي محمود كامل، عضو مجلس نقابة الصحفيين، في فبراير 2024، بالإفراج عن الزعيم، والنظر بشكل جدي في وضعه على مدار السنوات الماضية وليس في أوراق القضية فقط، لافتا إلى أنه قضى أكثر من ضعف الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في مخالفة صريحة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

وأشار كامل إلى أن الزعيم الذي أتم عامه السادس والأربعين، يعاني من السكري، والضغط، وانزلاق غضروفي، وهو مصور صحفي له محل إقامة معلوم، ولا يخشى هروبه إذ أنه زوج، وأب لأربعة أبناء، بينهم أطفال،

9 سنوات ظروف استثنائية!

وطوال التسع سنوات الماضية، كان الزعيم في ظروف استثنائية، بين حبس احتياطي لما يقرب من سنتين ثم تدابير احترازية لسنتين ونصف السنة ثم الحبس مجددا على ذمة قضية جديدة. ففي 26 سبتمبر من العام 2016 جرى القبض على الزعيم من أمام نقابة الصحفيين أثناء قيامه بتصوير تقريرا صحفيا وحبسه حبسه احتياطيا على ذمة القضية رقم 15060 لسنة 2016 جنح قصر النيل،حيث ظل قيد الحبس الاحتياطي حتى إخلاء سبيله في 13 يونيو 2018 بتدابير احترازية التي ظل يؤديها حتى ألقي القبض عليه مجددا في يوم 5 يناير 2021 عقب عودته من أداء التدابير الخاضع لها، حيث تم اقتياده لجهة غير معلومة لمدة 12 يوما قبل الظهور في نيابة أمن الدولة العليا.

واجه الزعيم في نيابة أمن الدولة العليا اتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم والترويج لأغراضها. وقررت النيابة حبسه على ذمة القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة. ويشار إلى هذه الاتهامات هي نفسها التي واجهها الزعيم سابقا في القضية رقم 15060 لسنة 2016 جنح قصر النيل.

وبشأن واقعة الاعتقال الأخيرة ، قال المرصد المصري للصحافة والإعلام إن الزعيم تعرض للقبض من منزله في محافظة القاهرة واقتياده إلى جهة غير معلومة، ولم يقم أحد المخولين قانوناً بإبلاغه بأسباب احتجازه أو تمكينه من الاتصال بأحد من ذويه أو محاميه بالمخالفة لنص المادة 54 من دستور جمهورية مصر العربية، وكذلك نص الفقرة الأولى من المادة 139 من قانون الإجراءات الجنائية

وفي جلسة التحقيق أمام النيابة لم يتم تمكين الزعيم من الاتصال بذويه أو الاستعانة بمحام بالمخالفة لنص المادة 124 من قانون ا لإجراءات الجنائية، وفق ما ذكر المرصد المصري للحقوق والحريات. وخلال مرحلة نظر تجديد الحبس أمام نيابة أمن الدولة العليا لم يتم تمكينه من حقه القانوني في الاستئناف على أمر حبسه بالمخالفة للمادة 164 من قانون الإجراءات الجنائية. أما خلال التجديد أمام غرفة المشورة بمحكمة الجنايات، فلم يحضر "الزعيم" أمام المحكمة في الكثير من الأوقات جلسات تجديد حبسه ولم يتم إتاحة الفرصة لسماع أقواله ودفاعه بعد تعميم استخدام تقنية الفيديو في جلسات تجديد الحبس والذي يشكل مخالفة لنص المادة 136 من قانون الإجراءات الجنائية. وأكد المرصد أن تجديد حبس المصور الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية لتجاوزه الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المحدد بـ 18 شهرًا وعامين إذا كانت العقوبة المقررة الإعدام أو السجن المؤبد بالمخالفة لنص الفقرة الرابعة من المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية

مطالبات حقوقية

وفي نوفمبر 2025، طالبت 11 منظمة حقوقية بالإفراج الفوري عن المصوّر حمدي الزعيم، مؤكدة أنه قضى أكثر من ضعف الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في مخالفة صريحة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

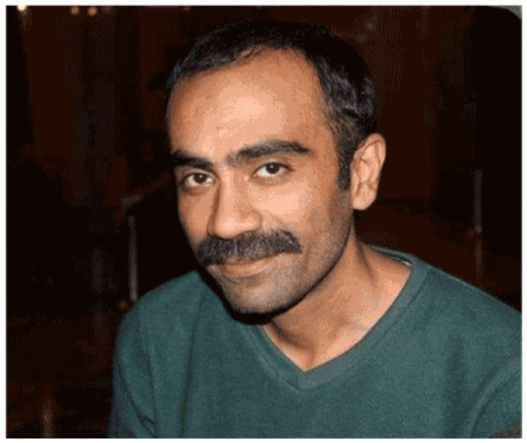

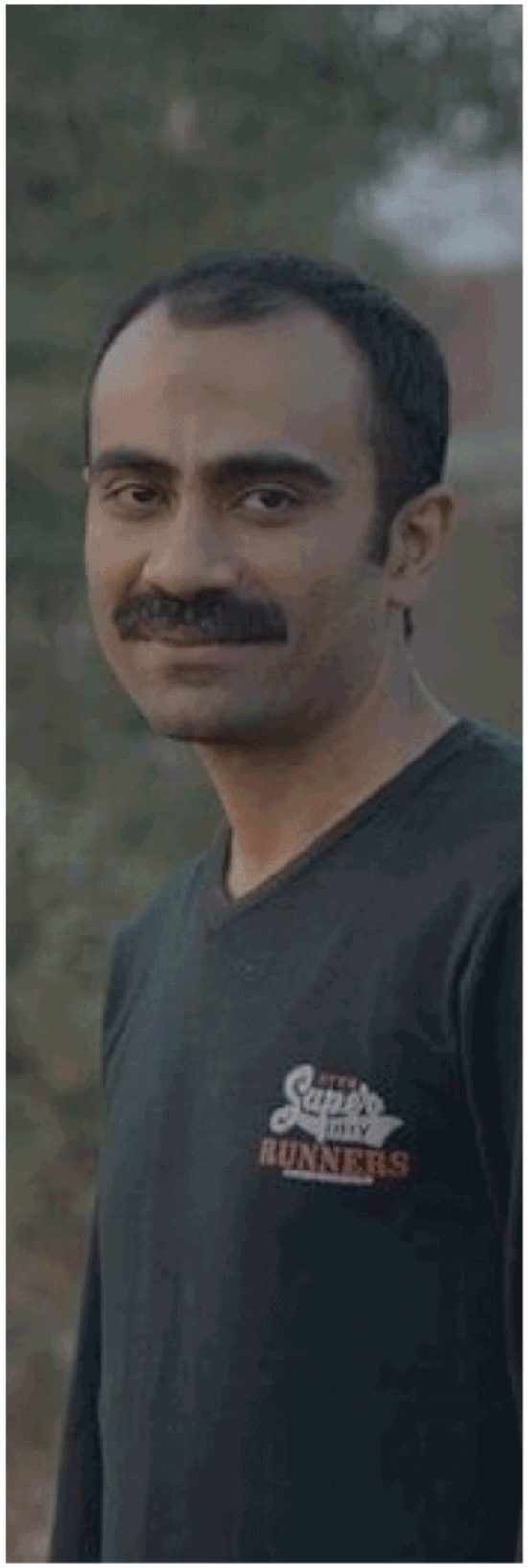

وذكرت المنظمات في بيان مشترك أن الزعيم عانى على مدار التسع سنوات الماضية من أشكال مختلفة من تقييد الحرية بشكل تعسفي، دون صدور حكم واحد بإدانته، إذ ألقي القبض عليه لأول مرة في سبتمبر 2016 من أمام نقابة الصحفيين، وظل رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضية 15060 لسنة 2016 وسط قصر النيل، حتى صدر قرار في يونيو 2018 باستبدال حبسه الاحتياطي بتدابير احترازية.

وأضافت أن الزعيم ظل ملتزمًا بقرار المحكمة، وداوم على تقديم نفسه لقسم الشرطة، وهيئة المحكمة المعنية بالنظر في استمرار التدابير المفروضة عليه، حتى ألقي القبض عليه مرة أخرى في 5 يناير 2021 بعد خروجه من قسم الشرطة، ولم يتمكن حينها من التواصل مع أسرته أو محاميه لنحو عشرة أيام، حتى ظهر في 16 يناير 2021 أمام نيابة أمن الدولة العليا التي حققت معه على ذمة القضية 955 لسنة 2020 واتهمته بالانضمام لجماعة إرهابية، و"الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة إرهابية".

بدورها، سلطت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، في أكثر من مناسبة، الضوء على قضية المصور الصحفي حمدي الزعيم، والانتهاكات التي تعرض لها منذ القبض عليه في يناير 2021 ومن بينها استمرار الحبس خارج إطار القانون بعد تجاوز المدة القانونية للحبس الاحتياطي دون إخلاء سبيل.

وفي نوفمبر 2025 أيضا، طالب بيان موقع من أكثر من 100 صحفي وشخصية عامة بالإفراج عن الزعيم، مشيرا إلى أنه قضى أكثر من ضعف الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في مخالفة صريحة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية. وطالب الموقعون بالإفراج الفوري عن الزعيم ودعوا هيئة المحكمة إلى الالتزام بنص القانون والإفراج الفوري عنه، مشددين على أنه بتقييم وضع "الزعيم" القائم على القائم على مدار الأعوام الماضية وعدم وجود أدلة حقيقية تدينه بأي حال، سيتبين أن الحكم ببراءته هو الحكم المنطقي الوحيد.

> أوضاع الزعيم الصحية في تدهور.. يعاني من مرض السكري وانزلاق غضروفي وضعف بصره
> "

1

فلسطين

إسرائيل تقر قانونا لإعدام الأسرى الفلسطينيين وسط إدانات دولية وحقوقية

أقر الكنيست الإسرائيلي، 30 مارس 2026، مشروع قانون يجعل عقوبة الإعدام هي الحكم التلقائي على الفلسطينيين الذين تدينهم محاكم عسكرية بقتل إسرائيليين، في خطوة تفي بتعهد رئيسي من حلفاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من اليمين المتطرف.

وبحسب صيغة القانون، يمكن لإسرائيل تطبيق عقوبة الإعدام على أي مواطن فلسطيني يقتل مواطنا إسرائيليا، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيقها على إسرائيلي يقتل فلسطينيا.

وعبر متحدث باسم المفوضية الأوروبية، نهاية مارس الماضي، عن قلق الاتحاد الأوروبي البالغ إزاء قرار إسرائيل إقرار القانون. وأضاف في إفادة صحفية "هذه خطوة واضحة إلى الوراء... ندعو إسرائيل إلى الالتزام بموقفها السابق بشأن المبادئ والتزاماتها بموجب القانون الدولي، وتمسكها بالمبادئ الديمقراطية".

وأدانت مصر إقرار القانون بأشد العبارات الخطوة، مؤكدة أن ذلك يمثل تصعيداً غير مسبوق وتقويضاً لضمانات المحاكمة العادلة. كما أدانت الأردن القانون واصفة إياه بـ"العنصري واللاشرعي"، وطالبت المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بوقف قراراتها الباطلة التي تستهدف وجود الشعب الفلسطيني.

وطالب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية إسرائيل بإلغاء القانون فوراً، مؤكداً أنه يرسخ انتهاك حظر الفصل العنصري، ويشكل خرقاً للحظر الدولي المفروض على العقوبات القاسية والمهينة.

واعتبرت منظمة العفو الدولية إقرار القانون "استعراضاً علنياً للوحشية والتمييز"، محذرة من أنه يمثل بداية لسلسلة قوانين تنذر بتسهيل استخدام عقوبة الإعدام ضد الفلسطينيين. وطالبت المنظمة المجتمع الدولي بممارسة "أقصى الضغوط" على سلطات الاحتلال لإلغاء هذا القانون فورا، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل وشامل.

2

العراق

اغتيال ناشطة مدافعة عن حقوق المرأة بالرصاص في بغداد

تعرضت الناشطة المدافعة عن حقوق المرأة ينار محمد، لعملية اغتيال بالرصاص في بغداد، وفق ما أعلنت منظمة حرية المرأة في العراق التي كانت تترأسها، وذلك بعدما أقدم مسلحان يستقلان دراجتين ناريتين، في صباح 2 مارس 2026، على إطلاق النار عليها أمام مكان إقامتها، ما أدى إلى إصابتها بجروح خطيرة. ورغم نقلها إلى المستشفى ومحاولات إنقاذ حياتها، فارقت الحياة متأثرة بإصابتها».

وشاركت ينار محمد (65 عاما) في تأسيس "منظمة حرية المرأة في العراق" في 2003. وافتتحت أول ملجأ للنساء في العراق، العام نفسه، وأنشأت شبكة امتدت لتشمل مدنا متعددة ووفرت ملاذا لأكثر من 1,300 امرأة هربن من جرائم الشرف، والعنف الأسري، والاتجار بالبشر، وحصلت في 2016 على جائزة رافتو النرويجية لحقوق الإنسان لجهودها في مساعدة الأقليات والنساء اللواتي يتعرضن للاعتداء الجنسي في العراق.

وأدانت بعثة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في العراق، الهجوم الذي استهدف "ينار محمد" بشدة، لافتة إلى أن مقتلها يشكّل خسارة فادحة للحركة النسوية في العراق، وضربة قاسية للمجتمع المدني وللعمل المدني السلمي. وأكدت أهمية مساءلة المسؤولين عن الهجوم.

تعرض الفضاء المدني في العراق، لا سيما ناشطات حقوق المرأة، لتهديدات متزايدة خلال السنوات الأخيرة. واجهت جماعات حقوق المرأة تهديدات وردود فعل عنيفة متزايدة نتيجة تنظيمها معارضة تمرير تعديل تعسفي على قانون الأحوال الشخصية في البلاد، والذي دخل حيز التنفيذ في نهاية المطاف في يناير 2025.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن السلطات العراقية تقاعست باستمرار عن تحقيق العدالة لعائلات المدافعين الحقوقيين والنشطاء السياسيين الذين اغتيلوا على مدى العقد الماضي. بدلا من ذلك، سمحت بانتشار ثقافة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة ضد النشطاء. وأضافت أن الاغتيالات مثل اغتيال ينار هي نتيجة متوقعة لهذا الإفلات من العقاب، وكان من الممكن منع حدوثها تماما.

يُذكر أن عمليات القتل ومحاولات القتل والخطف استهدفت العديد من الناشطين في العراق، بمن فيهم الأكاديمي البارز هشام الهاشمي، الذي اغتيل بالرصاص قرب منزله في يوليو من العام 2020.

3

لبنان

مقتل ثلاثة صحافيين في غارة إسرائيلية استهدفت سيارتهم

قُتِل طاقم قناة "المنار" الذي ضمّ المراسل علي شعيب والمصوّر محمد فتوني، ومراسلة قناة "الميادين" فاطمة فتوني، السبت 28 مارس 2026، جرّاء غارة إسرائيلية استهدفت سيارتهم عمداً في منطقة جزين جنوبي لبنان.

وعبّر نقيب محرّري الصحافة اللبنانية جوزيف القصيفي عن حزنه الشديد لاستشهاد الصحفيين فاطمة فتوني وعلي شعيب، مؤكّداً أنه تلقّى النبأ "بكلّ حرقة"، لافتا إلى أنّ استهداف الصحفيين ليس أمراً جديداً في ظلّ الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة. أما نقابة المصوّرين الصحفيين، فأكدت أنّ "ارتقاء الزملاء الشهداء علي شعيب وفاطمة فتوني

ومحمد فتوني جريمة موصوفة ومباشرة بحقّ الصحافة والصحافيين، واستمرار واضح لمسار دموي طويل يستهدف الإعلاميين في لبنان وغزة وكلّ مكان يحاول فيه الصحافي نقل الحقيقة من الميدان".

وأدان مركز الدفاع عن الحرّيات الإعلامية والثقافية "سكايز" (عيون سمير قصير) الاستهداف المتعمّد للصحفيين، وقال إنه "يكشف مجدداً عن نهج إسرائيلي عدواني ممنهج يستهدف الطواقم الإعلامية، في محاولة واضحة لطمس الشهادات الحيّة وحجب حقيقة اجتياح الجنوب اللبناني خلافاً لكل القوانين الدولية". ويأتي "في ظل صمت دولي مُخزٍ وعجزٍ فاضح عن محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الإجرامية".

وقال "سكايز" إن الجرائم بحقّ الصحفيين لم تعد حوادث معزولة أو عرضية، بل أصبحت سياسة متكرّرة ترمي إلى ترهيب الإعلاميين ومنعهم من أداء رسالتهم بحرّية واستقلالية، مؤكدا أن خطورة هذه الجريمة تزداد مع "إعلان الجيش الإسرائيلي بوقاحة تامة استهدافه السيارة الصحفية، بما ينفي أي ادّعاء للخطأ أو الالتباس الميداني، ويُشدّد على أن ما جرى يُعَدّ اغتيالاً موصوفاً بحقّ صحفيين مدنيين كانوا يؤدّون عملهم في ظل الحماية التي يكفلها القانون الدولي.

4

تونس

سنتان سجنًا في حق الصحفي غسان بن خليفة

أصدر القضاء التونسي، مارس الماض الاستئناف بتونس قد أصدرت في حقه سابقًا حكمًا بالسجن لمدة ستة أشهر في قضية أخرى ذات صلة.

وأدانت نقابة للصحفيين التونسيين الحُكم الصادر بسجن الصحفي ومدير تحرير موقع "انحياز"، غسان بن خليفة، وقالت عبر بيان لها في 31 مارس 2026، إن "هذا الحكم يُثير استنكارًا شديدًا خاصة وأن الاتهامات نُسبت إلى الصحفي بتعلّة إشرافه على صفحة إلكترونية لا علاقة له بها، رغم إقراره المتكرر بعدم وجود أي علاقة له بهذه الصفحة وعدم وجود أي دليل مادي أو فني يثبت تلك الادعاءات، وفق نتائج الاختبارات المنجزة على الأجهزة المحجوزة.

واعتبرت النقابة أنّ "استمرار إصدار أحكام سالبة للحرية في حق صحفيين وإعلاميين خلال السنتين الأخيرتين يشكّل استخدامًا صريحًا للقوانين الزجرية لتقييد حرية التعبير، واستهدافًا ممنهجًا للأصوات النقدية، بما يتعارض مع مقتضيات الفصل 31 من الدستور التونسي ومع الالتزامات الدولية الملتزمة بها تونس في مجال حقوق الإنسان وحرية

وحذرت من "خطورة الاعتماد على تقارير فنية ناقصة وضعيفة التعليل كأساس للإدانة، وما يشكله ذلك من انتهاك صريح لقرينة البراءة وحق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة". معتبرة أن "هذا النهج لا يمثل عدلًا قضائيًا، بل استهدافًا للصحفيين بدوافع سياسية واضحة، ويُعدّ إخلالًا بالقواعد الأساسية لدولة القانون".

من جهته، نفى بن خليفة التهم، قائلا - عبر حسابه على "فيسبوك" - إن "القضية مفبركة ووصفها بأنها دليل على فشل السلطة". وأضاف : "اضطُررت إلى مغادرة البلاد مُكرهًا.. وقد لا أعود إليها قبل أن ينجلي هذا الليل الكئيب.. لستُ أفضل من أبناء شعبي المسجونين ظلمًا، وآخرهم رفاقي وأصدقائي أبطال أسطول الصمود.. ولستُ أخشى السجن، ولا الموت، في سبيل ما أؤمن به.. لكنّني لن أقبل أن أتخلّى عن سنتين ونصف من عمري (وربما يضيفون لي قضايا أخرى وأنا في السجن) ولا حتى ساعتين ونصف.. من أجل شيء سخيف لا علاقة لي به ولا يشبهني قطّ..".

تأتي هذه القضية في ظل تزايد الانتقادات من منظمات حقوقية تقول إن الحكومة تشن حملة قمع تشمل المعارضين بما في ذلك السياسيين والصحفيين والنشطاء المدنيين، منذ أن حل الرئيس قيس سعيّد البرلمان في 2021 وبدأ لاحقا الحكم بمراسيم. ويشار إلى أنه في يناير الماضي، أصدرت محكمة أخرى أحكاما بالسجن ضد الإعلاميين مراد الزغيدي وبرهان بسيّس لمدة ثلاث سنوات ونصف بتهمة التهرب الضريبي، وهو ما اعتبره منتقدون وسيلة للانتقام من تقاريرهم وتخويف للأصوات المستقلة.

وازدهرت حرية التعبير في تونس بعد الانتفاضة عام 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي وأطلقت "الربيع العربي". لكن، يقول نشطاء إن سيطرة سعيّد على السلطة في 2021 ومراسيمه اللاحقة هدمت الضمانات الدستورية وأتاحت للسلطات ملاحقة الصحفيين بتهم غير واضحة.

وتقول نقابة الصحفيين إن وسائل الإعلام العامة، بما في ذلك التلفزيون والإذاعات الرسمية، أصبحت بوقا للسلطة، مع منع الصحفيين المستقلين من العمل بحرية، وملاحقة العديد منهم قضائيا في قضايا متعددة.

5

البحرين

وفاة مواطن تحت التعذيب وسط إدانات حقوقية

توفي شاب بحريني ينتمي للطائفة الشيعية، في 27 مارس 2026، نتيجة تعرضه للتعذيب، بعد أسبوع على اعتقاله من إحدى نقاط التفتيش وإخفائه قسريا، على خلفية موقفه المناهض للحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، إن جثة محمد الموسوي، البالغ من العمر 32 عاما كانت تحمل علامات تعذيب.

وتداول بحرينيون على مواقع التواصل الاجتماعي صورا تُظهر "بشاعة" التعذيب الذي تعرض له الموسوي، لكن وزارة الداخلية البحرينية أصدرت بيانا زعمت فيه أن صور إصابات المتوفى المتداولة غير دقيقة، واستخدمت على ذلك النحو بقصد الاستثارة. قالت نيكو جعفرنيا، باحثة اليمن والبحرين في هيومن رايتس ووتش، إن وفاة الموسوي على يد السلطات، وبهذه الطريقة الوحشية، تجعل الأمر أكثر فظاعة، مشددة على أنه ينبغي للسلطات البحرينية ضمان ألا يتكرر هذا أبدا.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، في بيان مشترك إنه ينبغي للسلطات البحرينية أن تحقق فورا وبشكل نزيه في وفاة محمد الموسوي وتنشر نتائج التحقيق.

ومنذ اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، وثقت "هيومن رايتس" ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية تصعيد القمع الذي تمارسه السلطات البحرينية ضد حرية التعبير، بما في ذلك احتجاز عشرات الأشخاص لمشاركتهم في احتجاجات سلمية، أو للاحتجاج على الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران، أو لنشرهم لقطات من الهجمات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وحتى 10 أبريل 2025 كان قد وثق معهد البحرين للحقوق والديمقراطية اعتقال ما لا يقل عن 286 شخصا منذ بداية الحرب. وقال سيد أحمد الوداعي، مدير المناصرة في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية: "ينبغي محاسبة السلطات البحرينية على وفاة السيد محمد الموسوي، وكذلك على الانتهاكات العديدة الأخرى للقانون الدولي التي تواصل السلطات ارتكابها ضد المعتقلين. ينبغي للحكومة البحرينية وهيئات حقوق الإنسان الأممية ضمان إجراء تحقيق نزيه ومستقل في وفاة السيد محمد، يحقق العدالة في وفاة السيد محمد، يحقق العدالة لأسرته ويحاسب المسؤولين عن وفاته".

إيـــران

غارة أمريكية استهدفت مدرسة وأودت بحياة أكثر من 100 طفل

أسفرت غارة جوية أمريكية استهدف صباح السبت 28 فبراير 2026 مدرسة ابتدائية للبنات في مدينة ميناب بمحافظة هرمزكان الإيرانية، عن مقتل عشرات الطالبات خلال اليوم الأول من "حرب إيران".

وقال مسؤولون إيرانيون ووسائل إعلام رسمية، إن 168 ضحية على الأقل أغلبهم من الطالبات، لقوا حتفهم عندما استهدفت غارات جوية أميركية وإسرائيلية مدرسة "شجرة طيبة" الابتدائية للبنات في مدينة ميناب بمحافظة هرمزكان جنوبي البلاد، صباح السبت 28 فبراير 2026.

وعلى إثر هذا الهجوم، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، في مارس 2026، الولايات المتحدة إلى إتمام التحقيقات المتعلقة بالضربة الجوية التي استهدفت مدرسة البنات بإيران.

وخلال جلسة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مارس الماضي، أدان وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، الهجوم على مدرسة بمدينة ميناب في محافظة هرمزغان الإيرانية (جنوب)، واعتبره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، محملا الولايات المتحدة مسؤولية هذا الاعتداء. وحمّل الوزير الإيراني الولايات المتحدة المسؤولية المباشرة عن جريمة استهداف المدرسة، مشددا على أن طهران تبنّت المسار الدبلوماسي رغم ما وصفه بانقلاب واشنطن على طاولة المفاوضات.

وقالت منظمة العفو الدولية، مارس الماضي، إنه يجب محاسبة المسؤولين عن الغارة الأمريكية الدامية وغير القانونية على مدرسة في مدينة ميناب بمحافظة هرمزغان في إيران، مؤكدة أن هذا الهجوم المروّع على مدرسة تضم صفوفًا مكتظة بالأطفال يمثّل مثالًا صادمًا على الثمن الكارثي والمتوقَّع تمامًا الذي يدفعه المدنيون خلال هذا النزاع المسلح. وشددت "العفو الدولية" على أنه "يجب أن تكون المدارس أماكن آمنة لتعلم للأطفال، لكن هذه المدرسة في ميناب تحوّلت إلى موقع قتل جماعي. كان يمكن للسلطات الأمريكية، وكان ينبغي لها، أن تعلم أنه مبنى مدرسي. يحظر القانون الدولي الإنساني بشكل صارم استهداف الأعيان المدنية المحمية، مثل المدارس".

بدوره، أكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن إدخال المنشآت التعليمية في نطاق الأعمال القتالية، باستهدافها أو بتعريضها لخطر الهجمات، يمثل تدهورًا خطيرًا في احترام قواعد حماية المدنيين، ويضرب في الصميم منظومة الحماية التي يقرها القانون الدولي الإنساني للمدنيين والأعيان المدنية، موضحًا أن الاعتداء على المدارس لا ينحصر أثره في القتل والإصابة الآنية، بل يمتد إلى تعطيل التعليم، وتقويض إحساس الأطفال بالأمان، وفرض واقع من الخوف والصدمة الجماعية، بما يمس بصورة مباشرة الحق في الحياة والتعليم والسلامة الشخصية.

"صوت هند رجب"..
الطفلة التي هز صوتها العالم

تنويـــــــه

يتضمن هذا الفيلم مشاهد وسردًا مؤلمًا للغاية إذ يتضمن توثيق لواقعة قتل طفلة في سياق عنيف وقاس، وهو ما قد لا يكون مناسبًا لمن لا يحتملون المحتوى الصادم أو المؤثر نفسيًا، لذا يُنصح بمراعاة ذلك قبل المشاهدة

إنهم يطلقون النار عليّ.. أرجوكم أنقذوني؛

أنا خائفة

كلمات قالتها الطفلة الفلسطينية هند رجب، البالغة من العمر 6 سنوات، لفريق الهلال الأحمر الفلسطيني، لإخراجها من سيارة العائلة النازحة التي تم قصفها - أثناء محاولة الفرار من شمال غزة - وقتل كل أفراد أسرتها ما عداها، في لحظات ثقيلة حاصرتها فيها قوات من الجيش الإسرائيلي، لتتحوّل لاحقًا إلى صرخة إنسانية هزّت العالم، وبقيت عالقة في الذاكرة بعد مقتلها وفشل محاولات إنقاذها، وهي اللحظات التي يوثّقها فيلم "صوت هند رجب"، مستعيدا تفاصيل الساعات الأخيرة بصوت لا يزال صداه حاضرا.

الفيلم يتتبع الساعات الأخيرة من حياة الطفلة الفلسطينية هند رجب، مقدمًا شهادة قاسية ومؤلمة على الواقع الإنساني في غزة خلال الحرب الأخيرة. وعبر 89 دقيقة، هي مدة الفيلم، تمزج المخرجة التونسية كوثر بن هنيّة ببراعة بين الوثائقي والدراما وهي تعيد بناء الساعات الأخيرة من حياة الطفلة الفلسطينية بالاعتماد على تسجيلات صوتية حقيقية لمكالماتها الأخيرة والمؤلمة مع الهلال الأحمر الفلسطيني في مركز الاتصال برام الله في الضفة الغربية المحتلة، إلى جانب مشاهد تمثيلية تجسد تحركات متطوّعي الهلال الأحمر، الّذين خاضوا متاهة من الموافقات العسكريّة والحكوميّة في محاولة يائسة للوصول إلى هند وإنقاذها.

بداية القصة

تبدأ أحداث الفيلم داخل مركز الاتصال الخاص بطوارئ الهلال الأحمر الفلسطيني في رام الله بالضفة الغربية المحتلة، والذي باتت تتحول إليه اتصالات طلب المساعدة إليه بعدما تعطلت خطوط الاتصال في غزة.. اليوم هو الـ29 من يناير 2024، حيث يعمل فريق المتطوعين كخلية نحل. في حدود الساعة الثانية والنصف ظهرا يرن الهاتف، فيرد عُمر، أحد متطوعي الهلال الأحمر الفلسطيني على اتصال من ألمانيا يستنجد فيه شخص لإنقاذ عائلة أخيه التي كانت تحاول النزوح من تل الهوى بشمال غزة إلى جنوبها حينما جرى استهدافها من الجيش الإسرائيلي على بعد 400 متر من منزلهم وفي منطقة محاصرة من قوات إسرائيلية.

عبر أحد تطبيقات التواصل، يتلقى عُمر من الشخص الذي هاتفه من ألمانيا رقم شقيقه - رب الأسرة النازحة - فترد طفلة صغيرة.. هي ليان حمادة ابنة عم الطفلة هند رجب، والتي تقول "عمو قاعدين يطخوا علينا.. ساعدونا.. الدبابة بجواري وإحنا في السيارة" قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي.

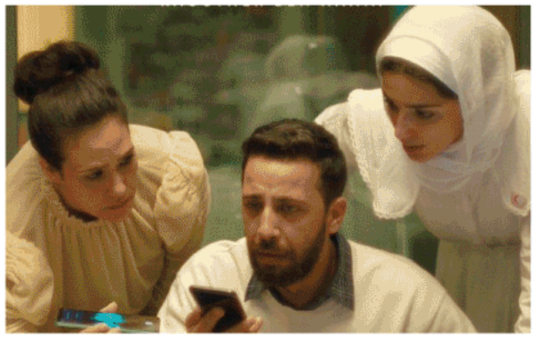

تُكمل هند ذات الست سنوات والتي كانت في السيارة برفقة عمّها بشار وزوجته وأبناء عمّها (سارة، ليان، رغد، ومحمد) المكالمة. تطلب الطفلة ببراءة إنقاذها، وتؤكد "ما حد معي". وإذ يحاول عُمر تهدئتها ويطلب منها البقاء في السيارة وعدم إظهار نفسها، نستمع لصوت إطلاق نار كثيف، وتقول الطفلة بصوت يكسوه الخوف "بيضربوا نار".

سيارة إسعاف واحدة

ومن خلال المشاهد التمثيلية التي تجسد تحركات متطوّعي الهلال الأحمر التي مزجتها ببراعة كوثر بن هنيّة، مخرجة الفيلم مع التسجيلات الصوتية للأحداث الحقيقية التي يرتكز عليها الفيلم نعرف بأنه لا يوجد سوى سيارة إسعاف واحدة في شمال غزة، وهي تبعد ثماني دقائق فقط عن هند المُحاصرة في سيارة عمّها.

ورغم أن سيارة الإسعاف لا تبعد سوى بضعة دقائق عن "هند" إلا أن عملية إنقاذها ليست بالأمر السهل كما تكشف لنا عملية إعادة بناء الساعات الأخيرة من حياة الطفلة الفلسطينية، حيث يرصد لنا الفيلم ما يسمى بـ"التنسيق" وهي عملية الحصول على الموافقات العسكرية اللازمة لتوفير ممر آمن لطاقم سيارة الإسعاف حتى يتمكن من الوصول إلى سيارة عائلة هند الموجودة في منطقة محاصرة من قبل الجيش الإسرائيلي.

التنسيق العائق الأكبر!

وهنا، يرصد لنا الفيلم صراعًا دائر داخل مركز الاتصال الخاص بطوارئ الهلال الأحمر الفلسطيني في رام الله بالضفة الغربية المحتلة بين عُمر، الذي يدفع نحو إرسال طاقم سيارة الإسعاف الموجودة في المستشفى المعمداني على بعد 8 دقائق من "هند" لإنقاذها قبل فوات الآون، وبين مهدي، مدير المركز الذي يشاركه الرغبة ذاتها في إنقاذ الطفلة ولكنه يخشى في الوقت نفسه خسارة فريق الإنقاذ الوحيد المتبقي في شمال غزة، لذا يتمسك التنسيق بضرورة أولا والحصول على ضوء أخضر بمباشرة عملية الإنقاذ بعد توفير ممر آمن، ويبدأ بالفعل محاولات إتمام عملية التنسيق من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فلسطين ووزارة الصحة الفلسطينية في الضفة الغربية حتى ينسقا بدورهما مع الجيش الإسرائيلي.

وفي تلك الأثناء تتولى رنا، مسؤولة فريق المتطوعين الذي يضم عُمر، عملية التواصل مع الطفلة هند، بينما يواصل عُمر محاولات الضغط على مديره مهدي لإرسال طاقم الإنقاذ حتى ولو سيرا على الأقدام دون تنسيق، مشيرا إلى أنهم "أبطال"، لكن مهدي يريه على سبورة بيضاء في المركز صور لمسعفين لاقوا حتفهم خلال الحرب، ويشدد على أنه لا يريد خسارة جديدة وفقدان آخر طاقم في شمال غزة، ويقول "احنا مجبرين ننسق مع الجيش يوفر لهم مسار أمن"

وخلال مكالمة رنا مع هند تتكشف تدريجيا ملامح المأساة عبر أسئلة بسيطة وإجابات أكثر قسوة؛ تسأل رنا، هند عمّن كان معها، فترد الطفلة ذات الست سنوات: "كل أهلي"، قبل أن توضح أنها بقيت فقط مع سارة (ابنة عمها) داخل السيارة. وحين تستفسر رنا إن كانت سارة قادرة على الحديث، تجيب هند بنبرة بريئة: "آه".. ثم تضيف، دون أن تدرك فداحة ما تقول: "عليها دم.. بس سارة نايمة". في لحظة تختصر المأساة كاملة، حيث يغيب الوعي الطفولي بحقيقة الموت، بينما تنكشف أمام المستمع لهذا التسجيل الحقيقي للمكالمة واحدة من أكثر الصور قسوة ووحشية.

سباق مع الوقت

وبين رنا وعمر تستمر محاولات فريق المتطوعين بمركز الهلال الأحمر في رام الله، تهدئة الصغيرة هند ناحية، فيما يواصل مهدي الاتصال بالجهات المسؤولة للحصول على تصريح لانتقال سيارة الإسعاف إلى مكان وجود هند.

وببراعة شديدة تواصل مخرجة الفيلم استخدام التسجيل الصوتي الحقيقي للمكالمة مع المشاهد التمثيلية لما جرى في مركز تلقى اتصالات الطوارئ بالهلال الأحمر، حيث اختارت بن هنية الابتعاد عن المشاهد الصادمة والاعتماد على الصوت والزمن في سرد القصة، فيما تدور أغلب الأحداث داخل غرفة الاتصالات، ويظل صوت الطفلة هو الصلة الوحيدة بما يحدث في الخارج؛ لنجد أنفسنا مندمجين مع التفاصيل لحظةً بلحظة، فنتعلق بالأمل ونتمنى إنقاذها الطفلة الصغيرة، رغم إدراكنا المسبق للنهاية وما آلت له كل تلك المحاولات.

"أنا بحالي".. تقولها هند وهي تتوسل إلى رنا ألا تنهي المكالمة وأن تأتي لإنقاذها، وتضيف بنبرة يغلفها الخوف الشديد "خليكي معي (..) تعالو خدوني.. الدبابة جنبيه.. بتتحرك، بتتحرك من قدام السيارة .. قريبة كتير كتير"، ثم تبكي، ثم ينقطع الاتصال.

كيف تجري الأمور؟

وتواصل المخرجة كوثر بن هنيّة عبر المشاهد التمثيلية من خلال ممثلين لتمثيل المتطوعين توضيح ما كان يدور خلال تلك اللحظات الصعبة داخل مركز تلقى اتصالات الطوارئ بالهلال الأحمر في رام الله، حيث يجري مهدي، مدير المركز، مكاملة جديدة مع "الصليب الأحمر" من أجل عملية التنسيق. ويتلقى فريق المتطوعين اتصالا جديدا من محمد حمادة "خال هند" الذي يطلب تسريع عملية الإنقاذ، ويواصل عُمر الضغط من أجل إرسال سيارة الإسعاف إلى هند. فيوضح مهدي لعُمر - ويوضح الفيلم للمشاهد بالتأكيد - إنهم يحتاجون ثماني دقائق للوصول إليها لكن الأمر ليس بأيديهم، لافتا إلى أنه كي يرسل فريق الإنقاذ هم بحاجة للاتصال بالصليب الأحمر في القدس، الذين يقوم فريقه بالتواصل بدوره مع الـ"COGAT" وهي وحدة عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي، التي تتواصل مع الوحدة العسكرية الموجودة في الموقع المحدد كي ترسل الممر الآمن. ويضيف إن هذه الوحدة الأخيرة، لا ترسل الطريق للهلال الأحمرمباشرةولكنهاترسلهلـ"COGAT"،الذييرسله لـ"الصليب الأحمر"، والذي يمرره إلى فريق الهلال الأحمر الذي يرسله لطاقم الإنقاذ.

> سيارة الإسعاف لا تبعد سوى بضعة دقائق عن "هند" إلا أن عملية إنقاذها ليست بالأمر السهل كما تكشف لنا عملية إعادة بناء الساعات الأخيرة من حياة الطفلة الفلسطينية

> تستمر المكالمة مع "هند".. صوتها يضعف "لكنها تكرر: "يلا طلعوني بسرعة.. أنقذيني

وفي ظل هذه المتاهة من الإجراءات، يُجري عُمر اتصالا بـ أحمد المدهون، أحد فردي طاقم الإسعاف الوحيد الموجود في شمال غزة للتحرك سيرا على الأقدام وعبر المنازل للوصول إلى هند وإنقاذها، لكن مهدي يستمع لهذه المكالمة، فيأمر المدهون بألا يتحرك من مكانه حتى تتم عملية التنسيق، مشددا على أن هذه "تعليمات" يجب الالتزام بها. بعد ذلك، يأتي الضوء الأخضر من "الصليب الأحمر" لبدء عملية الإنقاذ. لكن ذلك يأتي مع انقطاع التواصل مع "هند" وعدم ردها على رنا التي تعتقد بأن الطفلة الصغيرة قُتلت فتنهار وتبكي.

وبعدما نعتقد جميعا أن هذه هي النهاية المعروفة سلفا، يُجري عُمر اتصالا مع والدة هند نكتشف من خلاله أن الطفلة ما زالت على قيد الحياة لنتعلق من جديد بأمل نجاح محاولات إنقاذ هند! لكن تصطدم هذه الأماني بحاجة الهلال الأحمر لإعادة التنسيق من جديد. وتدفعنا كوثر بن هنية في حالة الترقّب المشوب بالعجز مع بدء عملية التنسيق من الصفر. ونتعلق من جديد بآمال أن يتغير القدر ويتم إنقاذ الطفلة الصغير!

ويجري متطوعو الهلال الأحمر الفلسطيني اتصالا جديدا بـ"هند" التي تعيش مأساة أكبر من أن تتحملها طفلة بعمرها. ولا تعرف لماذا تتأخر عملية إنقاذها، فتتوسل إلى "رنا" بصوت مرتجف: "تعالى خديني.. بالله عليكي.. أنا لحالي؛ خلي جوزك يوصلني عندك". كلمات بسيطة لكنها ثقيلة، تربك رنا وتكسر تماسكها للحظة قبل أن تحاول احتواء الموقف لتبقي الطفلة الصغير معها على الهاتف، فتقول لها "حبيبتي أنا جوزي بالشغل"، لترد عليها هند ببراءة طفلة "طيب رني"، فتعدها رنا بأن تفعل ذلك قائلة: "طيب هلا برن عليه واحكيله يجي ياخدني". وتسأل رنا رفقائها في المكتب عما إن كانت عملية التنسيق من جديد قد تمت فتأتي الإجابة بلا، فتعود لـ"هند" وتقول لها:"حبيبتي انا جوزي كتير بعيد.. بدنا وقت لنوصلك.. احنا ساكنين كتير كتير بعيد".

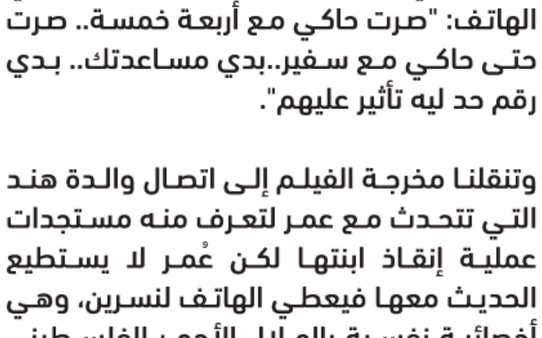

الظلام يحل

وفي تلك اللحظات، يزداد الظلام خارج السيارة المحاصرة، وتزداد معه مخاوف الطفلة، فينعكس ذلك على على فريق الهلال الأحمر، فيضع عُمر صور هند أمام مهدي، مذكّرًا إياه بالساعات التي مرت من أجل التنسيق فيما تبعد سيارة الإسعاف ثماني دقائق فقط عن هند.أما مهدي، فيواصل اتصالاته بلا توقف محاولًا الوصول إلى أي شخص قد يملك تأثيرا على الجيش الإسرائيلي، حيث يقول لشخص يحدثه في الهاتف: "صرت حاكي مع أربعة خمسة.. صرت حتى حاكي مع سفير..بدي مساعدتك.. بدي رقم حد ليه تأثير عليهم".

وتنقلنا مخرجة الفيلم إلى اتصال والدة هند التي تتحدث مع عمر لتعرف منه مستجدات عملية إنقاذ ابنتها لكن عُمر لا يستطيع الحديث معها فيعطي الهاتف لنسرين، وهي أخصائية نفسية بالهلال الأحمر الفلسطيني لتتولى طمأنة الأم، ثم تنقلنا إلى رنا التي تحاول هي من ناحيتها تهدئ من روع هند، وتخبرها بأسلوب بسيط أنهم بحاجة إلى التنسيق مع الإسرائيليين، حيث تقول لها "احنا عندنا في الهلال اخوات واخوان.. احنا عندنا أب.. والجيش ليه اب.. لازم ابونا يحكي لابوهم عشان اخونا يجي ينقذك بدون ما يضربوا على أخواتنا".. فترد هند بأنهم يطلقون النار على السيارة الآن.

مع خطورة الوضع يقرر مهدي نشر تسجيلات مكالمات هند على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الصحافة والإعلام أملا في أن يسبب ذلك في حالة من التعاطف تسبب ضغطا عالميا على الجيش الإسرائيلي، فيوفر ممرا آمنا يسمح بإنقاذ الطفلة الصغيرة، التي تقول في تلك الأثناء أنها تعرضت للإصابة وتنزف، وتطلب طبيب يأتي لإنقاذها، ثم ينقطع الاتصال مجددا. هنا تنقل لنا مخرجة الفيلم مشهد عدم اقتناع عمر بجدوى هذه الخطوة التي يُقدم عليها مهدي، حيث يقول: "فكرك عن جد صوت طفلة صغيرة خايفة راح يأثر فيهم أو يفرق على أحد.. هي بحاجة لإسعاف".

ويبلغ الغضب ذروته داخل مركز طوارئ الهلال الأحمر في رام الله، كما تصور لنا بن هنية، حيث يخطف عمر الهاتف من مهدي أثناء حديثه مع مسؤول بوزارة الصحة الفلسطينية من أجل عملية التنسيق، ويقول له: "كلم الجيش احكي لهم إن فيه بنت بحاجة للمساعدة ويروحو ينقذوها ويعملوا كام صورة". فيصرخ مهدي في عمر وباقي الفريق الذين يرونه مقصرا: "مش عارف وين انتو مفكرين احنا عايشين؟.. فكركم إن همه مبيعرفوش إن هي بالسيارة..ما انتو بتعرفوا إن دباباتهم فيها حساسات انفرا.. ضوء احمر للحرارة.. الأجساد الميتة ما بتبينش.. بس هي مبينة جسد أحمر ضاوي عندهم..هذا لو مش سامعين صوتها كمان".

> الفيلم يتتبع الساعات الأخيرة من حياة الطفلة الفلسطينية هند رجب مقدمًا شهادة قاسية ومؤلمة على الواقع الإنساني في غزة خلال الحرب

في انتظار الضوء الأخضر

ويزداد التوتر بغرفة الطوارئ، وتختلط مشاعر الغضب بالعجز، حينما لا تجد رنا أي صوت من هند، لكن عُمر يقول إنها يسمع صوت تنفسها. في تلك اللحظات تأتي الموافقة، لكن مهدي يعتبر صمت الطفلة يعني أنها ماتت. وهنا تتدخل نسرين وتبرر عدم رد هند عليهم بأن البنت لم تعد تصدقهم لأنهم وعدوها أكثر من مرة بإنقاذها دون وفاء بأي وعد. وفيما يتوسل عمر إلى مهدي أن يعطي أوامره لسيارة الإسعاف بأن تتحرك لإنقاذ هند، ويؤكد له بأن "البنت عم تتنفس وعايشة.. وحياة ربك احكي معهم"، يشدد مهدي على أنه لا يستطيع أن يعطيهم هذا الأمر حتى يتأكد أن الطفلة زالت على قيد الحياة ويحصل على الجرين لايت (الضوء الأخضر).

في محاولة أخيرة للحصول على أي إشارة تؤكد أن الطفلة ما زالت على قيد الحياة، تتدخل نسرين وتأخذ الهاتف من "رنا" وتحاول إبقاء هند متيقظة بالكلام. تبدأ في الحديث معها عن بحر غزة وشاطئه، علّها تستدعي صوتها من جديد. وبعد لحظات ثقيلة، يأتي الصوت المنتظر... تنادي هند بصوتٍ خافت: "رنا". ترد نسرين بسرعة وحنان: "آه يا حبيبتي.. آه يا هنود أنا سامعيتك حبيبتي". تسألها هند عمّن تتحدث، فتخبرها: "أنا نسرين حبيبتي.. أنا اختها لرنا"، فتعود الطفلة لتطلب النجاة ببساطة موجعة: "أنقذوني". تحاول نسرين طمأنتها: "إحنا معك.. راح ننقذك يا قلبي"، بينما يسارع مهدي بإبلاغ الجهات المعنية بأن الطفلة ما زالت على الخط وتستغيث، في محاولة لتسريع الحصول على الضوء الأخضر.

> اختارت "بن هنية" الابتعاد عن المشاهد الصادمة والاعتماد على الصوت والزمن في سرد القصة

داخل غرفة العمليات، يتصاعد التوتر من جديد. الفريق يسأل، والرد لا يتغير: "لسه بنستنى". تصل مكالمة من والدة هند تصرخ فيها طلبًا للمساعدة، بينما يزداد ضغط الوقت وثقله على الجميع. يحاول عُمر الدفع نحو اتخاذ قرار فوري، مؤكدًا أن المسافة لا تتجاوز ثماني دقائق، لكن مهدي يظل متمسكًا بالإجراءات. ومع اشتداد الضغط، ينسحب مهدي للحظات إلى دورة المياه، كأنه يحاول الاحتماء من هذا الثقل كله، مؤكدًا أنه لن يخرج قبل وصول الإشارة المطلوبة. في الخارج، يبلغ التوتر حدًا غير مألوف، فتتحول اللحظة إلى مزيج غريب من الانهيار والعجز.

في المقابل، تستمر المكالمة مع هند. صوتها يضعف، لكنها تكرر: "يلا طلعوني بسرعة.. أنقذيني". ترد نسرين محاولة التماسك: "راح نجيكي بسرعة يا قلبي". تقاطعها هند بصوت يكاد ينطفئ: "أنا بموت". تحاول نسرين أن تتمسك بالأمل: "حبيبتي أنت كويسه وأنت عايشه وأنت عم تتنفسي وتحكي معي". لكن الكلمات تبدو أثقل من أن تُقنع طفلة تواجه مصيرها وحدها. في تلك اللحظة، تعجز رنا عن الاحتمال فتفقد الوعي، بينما يستمر الآخرون في محاولة إبقاء الخيط الرفيع قائما.

ثم، فجأة، يرن الهاتف من جديد ترد نسرين، لتأتي الكلمات التي انتظرها الجميع طويلًا: "إجا الجرين لايت". . أخيرًا، تتحرك سيارة الإسعاف. يحاول عمر طمأنة والدة هند بأن الفريق في الطريق، ويخبرها أن هند تسمعها، فتقول الأم التي تتشبث بالأمل: "هند.. أنا بحبك.. كلنا بنحبك.. متخافيش.. إحنا قربنا نوصل".

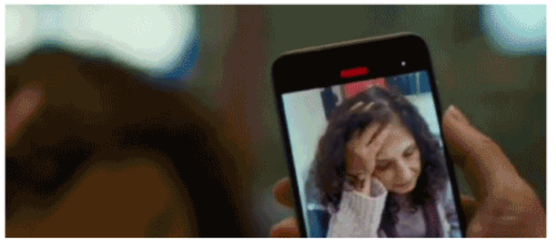

طريق مسدود

ويتصاعد التوتر حينما تتوقف سيارة الإسعاف فجأة كما تظهر الشاشة في مركز طوارئ الهلال الأحمر. فيحاول الفريق بقيادة مهدي الاتصال بطاقم السيارة بلا رد. ثم يأتي صوت يوسف زينهو، أحد فردي الطاقم ليخبرهم بأن هناك عمارة مقصوفة والطريق المحدد كمسار آمن لهم مسدود ولا بد أن يُغيروا المسار. وبعد تغيير المسار تتحرك سيارة الإسعاف من جديد وتقترب من الموقع الذي تتواجد فيه السيارة المحاصرة، يسأل مهدي بقلق: "شايفين السيارة؟"، فيأتي الرد: "لا".. ثم تمضي ثوانٍ قليلة ويُسمع دوي قصف وإطلاق نار... وينقطع الخط.

يحاول مهدي الاتصال مجددًا، لكن الصوت الآلي يجيبه: "عفوا، لا يمكن الاتصال بالرقم المطلوب حاليًا". يدرك ما حدث، ويقول بصوت مكسور: "راحوا الشباب خلاص". يصرخ عمر رافضًا التصديق "لا، لا.. أرجه لهم بس الخط فصل"، بينما يعود الجميع للتمسك بخيط آخر صوت هند. يسألونها إن كانت سمعت إطلاق النار. تتردد، ثم تقول: "آه". تحاول الأم طمأنتها، بينما تستمر نسرين في تهدئة الموقف. وهنا تمزج لنا مخرجة الفيلم مشاهد حقيقية لهذه اللحظات مأخوذة بكاميرا هاتف تصور محادثة نسرين مع والدة هند مع المشاهد التمثيلية. تطلب نسرين من الأم التأكد إن كان أحد وصل إليها لكن الإجابة تأتي بسيطة وقاسية: "لا". ورغم ذلك تحاول نسرين أن تُبقي الأمل قائمًا، ولو بالكلمات وتطمئن الأم: "إحنا مبين السيارة كتير قريبة منها.. بس شكلهم بيستنوا إذن أنهم يكملوا الطريق.. بس همه عندها .. شايفينهم على الجهاز (..) إن شاء الله ما فيش بين دقيقة والتانية تكون بتشوفهم". وتوصل نسرين طمأنة والدة هند: "تقلقيش تقلقيش.. هينة.. بس هي تضل زي ما حكالها عم عمر مخبيه بين الكراسي.. هي شطورة وعارفه هالحكي".

جريمة لن تنسى

اختفى صوت هند رجب الساعة السابعة والنصف من مساء يوم التاسع والعشرين من يناير 2024. وظل مصير الطفلة الصغيرة وطاقم سيارة الإسعاف يوسف زينهو، وأحمد المدهون مجهولاً لمدة 12 يوماً تحت الحصار، حتى انسحب الجيش الإسرائيلي.

أصابت 355 رصاصة سيارة عائلة حمادة.

وماتت هند، بالإضافة إلى مسعفين اثنين أرسلا لإنقاذها.

ماتت هند.. لكن بقي صوتها رمزًا للبراءة في مواجهة العنف وشاهدا على جريمة إنسانية لن تُنسى تفضح جريمة من جرائم الحرب الأخيرة على قطاع غزة والتي راح ضحيتها أكثر من 70 ألفا معظمهم من الأطفال والنساء.

يذكر أن فيلم "صوت هند رجب" تونسي فرنسي، مدته 89 دقيقة، وجرى عرضه لأول مرة في 17 ديسمبر 2025، وهو من بطولة معتز ملحيس، سجى الكيلاني، كلارا خوري، وعامر حليحل. والفيلم من إخراج وتأليف المخرجة التونسية كوثر بن هنية. وشارك الفيلم في العديد من المهرجانات الدولية، وحصد جائز الأسد الفضي، في الدورة 82 من مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي، وهو الفيلم العربي الوحيد الذي نجح في التأهل للقائمة النهائية في المنافسات لجائزة الأوسكار في الدورة الـ98. كما حاز الفيلم العديد من الجوائز والإشادات النقدية، بل رفضت مخرجته كوثر بن هنية جائزة "السينما من أجل السلام" في مهرجان برلين احتجاجاً على تكريم جنرال إسرائيلي سابق صوّر الحرب على غزة باعتبارها دفاعاً عن النفس.

وكان الفيلم قد ترشح أيضاً لجوائز الجولدن غلوب والبافتا، وتوج بجائزتي أفضل ممثلة لسجا كيلاني، ولجنة التحكيم التقديرية في مهرجان أيام قرطاج السينمائية، وذلك عقب عرضه العالمي الأول في مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي، حيث حظي باستقبال لافت وتصفيق مطول، وحقق إنجازاً تاريخياً بفوزه بسبع جوائز، أبرزها جائزة الأسد الفضي للجنة التحكيم الكبرى، إلى جانب عدة جوائز دولية أخرى. وعرض الفيلم لاحقا في أكثر من 15 مهرجاناً دولياً، من بينها افتتاح مهرجان الدوحة السينمائي وختام مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، وحصد عددا من الجوائز، أبرزها جوائز الجمهور في مهرجانات سينمائية دولية عدة، إضافة إلى الجائزة الكبرى لأفضل فيلم لعام 2025 في مهرجان غنت السينمائي ببلجيكا.

يُمكنك مشاهدة الفيلم عبر منصة "شاهد" بالضغط هنا.